

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨٢٢٩

الأربعاء، ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٨، الساعة ٠٠/١٠

نيويورك

الرئيسة	السيد ميسا – كوادرا	(بيرو)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إثيوبيا	السيد أليمو
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد يورينتي سوليث
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد جانغ ديانبين
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد توميش
	كوت ديفوار	السيد تانو – بوتشوي
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة تاشكو

جدول الأعمال

الحالة في مالي

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2018/273)

1810256 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في مالي

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2018/273)

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل مالي إلى المشاركة في هذه الجلسة.

بالنيابة عن المجلس، أرحب بمعالي السيد تيمان أوبيركوليبالي، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في مالي.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد محمد صالح النظيف، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/273 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطتين إعلاميتين يقدمهما السيد النظيف والسفير أولوف سكوغ، الممثل الدائم للسويد، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧) المتعلق بمالي.

أعطي الكلمة الآن للسيد النظيف.

السيد النظيف (*تكلم بالفرنسية*): أود في البداية أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لكي أعرض تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2018/273)، الذي يغطي الربع الأول من عام ٢٠١٨.

أغتنم هذه الفرصة أيضا للترحيب بوجود معالي السيد تيمان هيوبرت كوليبالي، وزير الخارجية والتعاون الدولي في مالي.

كما ورد في التقرير، اتسمت الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٨ بتعيين رئيس وزراء جديد، السيد سومايلو بوباي مايغا، في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. واتسمت هذه الفترة أيضا بتعزيز الثقة بين الأطراف الموقعة على اتفاق السلام والمصالحة في مالي، وكانت الزيارة الرفيعة المستوى التي قام بها رئيس الوزراء إلى المناطق الشمالية خير مثال على تجسيد العودة التدريجية لبسط سلطة الدولة في تلك المناطق، ولا سيما في كيدال.

وبالمثل، فإن تحقيق درجة من التقدم في عملية السلام أمر جدير بالترحيب. وهذا يشمل، في جملة أمور، إقرار الحكومة، في ٢٨ شباط/فبراير، للقوانين المُنْشِئة للمجتمعات الإقليمية في منطقتي ميناكا وتاوديني، والتوقيع في ٢٢ آذار/مارس على خارطة طريق لتفعيل الإطار الزمني المحدد للإجراءات ذات الأولوية التي أقرتها لجنة متابعة الاتفاق في دورتها الرابعة والعشرين، المعقودة في باماكو في ١٥ و ١٦ كانون الثاني/يناير. وإنني مقتنع بأن تفعيل مختلف هذه الإجراءات المسجلة في خريطة الطريق، ولا سيما التفعيل الكامل لآلية تنسيق العمليات في كيدال وتمبكتو، فضلا عن ضمان السير الفعال لعمل السلطات المؤقتة، بمنحها الوسائل المادية والمالية وتدابير بناء الثقة، كلها من شأنها أن تزيد من دعم الشعب المالي لعملية تنفيذ الاتفاق.

إن تنظيم حلقات عمل بشأن تسجيل المقاتلين المؤهلين مسبقا في برنامج الإدماج أو نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وهذه الحلقات انعقدت على التوالي في كيدال وتمبكتو وغاو وميناكا خلال الأسبوع الأخير من شهر شباط/فبراير، وتمثل تقدما حقيقيا، بما في ذلك عقد حلقة عمل رفيعة المستوى

عن إصلاح القطاع الأمني، مكّنت من التوصل إلى رؤية مشتركة بوصفها أداة مهمة للعنصر الأمني في الاتفاق.

بالتوازي مع هذه المبادرات، استمرت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، والجهات الشريكة، كسلطات مؤقتة تمثل حلقة هامة، ريثما يتم استبدال تلك السلطات المؤقتة بالسلطات المنتخبة، في تعزيز قدرات السلطات الإقليمية في شمال ووسط البلاد، وفي تلبية احتياجات السكان، على المستويات السياسية واللوجستية والتقنية، لا سيما من حيث تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية، وعودة اللاجئين والمشردين داخليا، وتقديم الدعم للعملية الانتخابية.

غير أن هذه الدينامية الإيجابية في تنفيذ الاتفاق ينبغي ألا تجعلنا ننسى أن هذا العام هو عام انتخابات حيث من المقرر إجراء الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في ٢٩ تموز/يوليه، وستُجرى الجولة الثانية في ١٢ آب/أغسطس، بينما من المقرر إجراء الانتخابات التشريعية في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر. ومن هذا المنطلق، فإن البعثة، وفقا لولايتها المتمثلة في المساعي الحميدة وتقديم الدعم للعملية الانتخابية، أجرت اتصالات شاملة مع جميع الطبقة السياسية في مالي والحركات الموقعة على الاتفاق من أجل دعوتها إلى الانخراط في عملية توافقية، بما يفضي إلى إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية.

في ذلك الصدد، قامت البعثة في١ و ٢ آذار/مارس، بالتيسير لعقد حلقة عمل عن تنقيح قانون الانتخابات في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ مع إدخال العديد من الفقرات الابتكارية، والأخذ في الحسبان معظم مطالب المعارضة والمجتمع المدني، والعديد من توصيات المقدمة من بعثات مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، والمنظمة الدولية للفرنكوفونية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وتشمل هذه التدابير إدخال بطاقات التصويت الانتخابية البيومترية، واستبدال بطاقة الهوية الوطنية، وخصصت الدولة جهاز رصد للمعارضة وخصصت جهازا واحدا في كل مركز من مراكز الاقتراع. وفي حلقة العمل ذاتها، وافقت الحكومة على إجراء مراجعة مستقلة للسجل الانتخابي الذي من المفترض أن يبدأ العمل به في نيسان/أبريل.

وتواصل البعثة الاضطلاع بسلسلة أخرى من الأنشطة الرامية إلى منع التوترات بعد انتهاء الانتخابات ودعم تنقيح القوائم الانتخابية من أجل ضمان أن تكون العملية برمتها، كما قلت، توافقية وشاملة وذات مصداقية قدر الإمكان.

شهدت الفترة المشمولة بالتقرير تدهورا في الحالة الأمنية، لا سيما في وسط البلاد، مع حدوث انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان أحيانا، كما ذكرت بعثة الأمم المتحدة في بيانها الصادر في ٣٠ آذار/مارس. وقد ورد ذكر نفس الشواغل مؤخرا في تقرير الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في مالي، السيد سليمان بالدو، خلال زيارته للمنطقة في الفترة من ١٢ إلى ١٦ آذار/مارس، وللأسف يذكرنا ذلك بمدى التحديات في هذا المجال.

ويمثل إنشاء لجنة التحقيق الدولية بشأن مالي وموافقة الحكومة على ''إعلان المدارس الآمنة'' في الأول من شباط/فبراير خطوتين إيجابيتين جديرتين بالثناء. كما نرحب باعتماد الحكومة في ٧ آذار/مارس لسياسة وطنية جديدة بشأن حدود مالي.

ويجري النظر في مشروع قانون للتفاهم الوطني. ومن المرجح أن يُقدم المشروع إلى الجمعية الوطنية في دورتها لشهر نيسان/أبريل. وبالرغم من التحفظات بشأن هذه المسألة تحديدا، ينبغي الإشارة إلى أنها ستكون خطوة هامة نحو تحقيق المصالحة الوطنية. ونقل السيد الحسن أج عبد العزيز أج محمد أج محمود إلى المحكمة الجنائية الدولية في ٣١ آذار/مارس يثبت أيضا أن المصالحة لا تعني بالضرورة الإفلات من العقاب.

ودعما لخطة الحكومة الرامية إلى كفالة الأمن في المنطقة الوسطى من البلد، أطلقت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري عدة مبادرات لتعزيز التماسك الاجتماعي وإعادة بسط سلطة الدولة وتحقيق الانتعاش الاقتصادي وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، ولا سيما من خلال المشاريع السريعة الأثر. ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن اتباع نهج أمني بحت لا، ولن، يكفي بل قد يكون له أثر عكسي.

وفي ذلك الصدد، تواصل البعثة تقديم الدعم المستمر إلى الوحدة القضائية المتخصصة المعنية بالإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وأدى هذا التعاون، للمرة الأولى، إلى مثول متهمين نتيجة للتحقيقات التي تجريها الوحدة أمام محكمة الاستئناف في باماكو. وأتاح نفس هذا التعاون اعتماد السياسة وخطة العمل الوطنيتين لمنع ومكافحة التطرف العنيف والإرهاب للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

ووفقا للقرارين ٢٢٩٥ (٢٠١٦) و ٢٣٦٤ (٢٠١٧) وبالاستفادة من الدروس المستخلصة من توصيات تقرير سانتوس كروز، تنفذ البعثة عددا متزايدا من الدوريات الكبيرة، لا سيما في المنطقة الوسطى، لطمأنة السكان وتقييم حالة حقوق الإنسان والتفاعل مع القيادات المجتمعية في بعض المناطق النائية وتلك التي يصعب الوصول إليها. وينطبق ذلك على عملية فوراجي التي نُفذت خلال الفترة من ١٥ إلى ٢٧ كانون الثاني/يناير وعملية فورونتو في الفترة من ٤ إلى ١٥ آذار/مارس.

ولكن هذه الإنجازات التي حققتها البعثة قد شُوهت بفعل سقوط عدد من الضحايا، والذين زاد عددهم باطراد في الأشهر الأخيرة، وذلك أساسا بسبب الألغام الأرضية والأجهزة المتفجرة يدوية الصنع، ولكن أيضا نتيجة القصف غير المباشر بالقذائف والصواريخ، كما حدث في الأسبوع الماضي في معسكر أغيلهوك وأسفر عن مقتل اثنين من حفظة السلام من تشاد. ونعلق أملا كبيرا على وصول السرايا القتالية لحماية القوافل والتي نُشرت مؤخرا، بالرغم من أنها لم تدخل بعد مرحلة التشغيل الكامل.

ونشير إلى أهمية إعطاء الأولوية للتدريب والمعدات اللازمة للقوات، بما فيها المركبات المصفحة. وينقصنا حاليا قرابة ١٠٠ مركبة مصفحة، الأمر الذي يجعلنا في حالة ضعف. ومطلوب من البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، والتي نثني على جهودها، بذل ما في وسعها لسد تلك الثغرات. ويجب علينا أيضا ألا ننسى النقص الشديد في طائرات الهليكوبتر القتالية وتلك المخصصة للخدمات. وفي هذا المقام، نعلق أيضا آمالا كبيرة على تعهد كندا بنشر ست طائرات هليكوبتر في الأشهر المقبلة، ولكن هذا العرض، الذي نرحب به، ما زال أقل من عدد الطائرات العمودية التي نحتاجها.

وخلال الفترة قيد الاستعراض، سعدنا أيضا باستضافة فريق الاستعراض الاستراتيجي المستقل للبعثة في الفترة من ١٤ إلى ٢٥ آذار/مارس بقيادة السيدة إلين مارغريته لوي، الممثلة الخاصة السابقة للأمين العام، والذي شارك في العديد من التبادلات البناءة للغاية بشأن التحديات التي تواجهها البعثة.

وننتظر باهتمام كبير التوصيات التي سيقدمها الفريق قريبا إلى الأمين العام. ويحدونا الأمل في أن يسترشد المجلس في مداولاته بتلك التوصيات في إطار المناقشات المتعلقة بتجديد ولاية البعثة، وأن تمكن التوصيات من تحسين المواءمة بين الولاية المناطة من مجلس الأمن والحقائق والقيود على أرض الواقع، وكذلك تطلعات شعب مالي. وستوجه هذه التوصيات أيضا العملية المستمرة للنظر في صياغة الخطة الاستراتيجية للبعثة، على النحو المطلوب بموجب القرار ٢٣٦٤ (٢٠١٧).

غير أن البعثة تواصل في الوقت نفسه العمل بالتعاون الوثيق مع الفريق القطري، ولا سيما من أجل تلبية احتياجات شعب مالي، وتحديدا النساء والشباب، وذلك باستخدام الأدوات المتاحة لنا ومن خلال أولوياتها البرنامجية. ومن بين الأمثلة

على هذا التعاون الوثيق فرقة العمل المعنية بالانتخابات والفريق العامل لدعم السلطات المؤقتة، وكذلك تنسيق الأنشطة على مستوى منطقة موبتي. كما نرحب ببدء عمل فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧) المتعلق بمالي بشأن نظام الجزاءات. ونفذ الفريق، وهو أداة أخرى هامة لدعم عملية السلام، بالفعل مهمتين في مالي.

ومكتب المراقب المستقل جاهز تقريبا للعمل. ونأمل أيضا في أن يساعد تقريره الأول في تحديد المسؤوليات ومن ثم تسريع وتيرة عملية السلام.

وينتظر شعب مالي بفارغ الصبر الإنشاء الفعلي للجنة التحقيق الدولية المعنية بمالي، بالإضافة إلى العمل الرائع الذي تواصل لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة القيام به. وتوفر هذه الآليات، التي تكمل هيكل رصد تنفيذ الاتفاق، أدوات جديدة، ولا سيما من خلال نظام الجزاءات، والتي يمكن أن تعزز المساءلة وتقيد الأطراف بالاتفاق، مع تذكيرها بالتزاماتها.

وفي سياق معقد كتعقيد الحالة في مالي، لا يزال التعاون مع الشركاء الآخرين، وفي مقدمتهم حكومة مالي، يمثل أولوية بالنسبة للأمم المتحدة. وإذ تواصل البعثة دعم القوات المسلحة المالية وفقا لمذكرة التفاهم الموقعة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، فإنها تعمل بشكل وثيق مع المجلس الوطني لإصلاح قطاع الأمن بشأن مفهوم إعادة تشكيل قوات الدفاع والأمن، وهو أحد الشروط الأساسية للأمن المستدام في مالي. وحلقة العمل الرفيعة المستوى التي عُقدت في باماكو يومي ٢٧ و ٢٨ آذار/مارس خير مثال على ذلك. ولم تجمع حلقة العمل كل الأطراف الفاعلة الرئيسية في الاتفاق فحسب، بل أتاحت الفرصة أيضا لتبادل الآراء بشكل صريح ومفتوح بين الماليين بغية التوصل إلى رؤية مشتركة بشأن مستقبل قوات الدفاع والأمن.

وعلاوة على ذلك، وعملا بالقرار ٢٣٩١ (٢٠١٧) وبفضل توقيع الترتيب التقني في ٢٣ شباط/فبراير في بروكسل بين الأمم المتحدة والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والاتحاد الأوروبي، أعدت البعثة بالفعل إطارا لدعم القوة المشتركة. ومن خلال نشر فريق في مقر قيادة القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية في سيفاري، أصبحت آليات عمليات الإجلاء الطبي والعمل الهندسي والدعم اللوجستي جاهزة للعمل. وتم القيام بكل ذلك مع ضمان الامتثال لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان.

وفي سياق التعاون الإقليمي، نرحب بالعمل الهام الذي يضطلع به صندوق بناء السلام من خلال مبادرة صرف ٣ ملايين دولار لتعزيز أمن السكان المحليين والتماسك الاجتماعي في ليبتاكو – غورما، وهي منطقة تمتد عبر الحدود بين مالي وبوركينا فاسو والنيجر، ينشط فيها عدد كبير من العناصر الإرهابية.

كما يؤكد التقرير المعروض على الأعضاء، فإن عام ٢٠١٨ هو عام انتخابي. ومع ذلك، ينبغي ألا يغيب عن بال الأطراف الفاعلة في مالي حقيقة أن تنفيذ الاتفاق يجب أن يظل أولوية؛ ويجب ألا يصبح موضوع جدال سياسي. ويجب أن نسعى جاهدين إلى تنفيذ التعهدين بطريقة تكاملية، من خلال الاعتماد على الزخم الجديد الذي قدمه رئيس الوزراء الجديد، وهذا ضروري ولكنه غير كاف بالنظر إلى ما لُوحظ من تأخير. كما يجب على المجتمع الدولي تقديم الدعم والتشجيع في هذا الصدد.

إن عملية اتفاق السلام عملية معقدة، ولذلك يجب على المجلس أن يدعو الأطراف الموقعة إلى ضمان ألا تصبح خارطة الطريق الموقعة في ٢٢ آذار/مارس حبرا على ورق. لقد حان الوقت للانتقال من التعهدات إلى العمل، مع احترام المواعيد النهائية المحددة.

وفيما يتعلق بالعملية الانتخابية، تجمع كل الأطراف السياسية في مالي على الاعتقاد بأن الانتخابات يجب أن تتم في

المواعيد المحددة لها، وأن تتسم بالشفافية والمصداقية التامة. وتنتاب المجتمع الدولي نفس هذه المخاوف. وكما أعادت انتخابات عام ٢٠١٣ إنشاء نظام دستوري في مالي، فإن انتخابات عام ٢٠١٨ يجب أن ترسي الديمقراطية بشكل لا رجعة فيه في البلد.

وفيما يتعلق بالأعمال التحضيرية، تم التوصل إلى اتفاق لاستعراض القانون الانتخابي الحالي، والذي أدى إلى صياغة مشروع يستند إلى توافق الآراء ومعروض حاليا على الجمعية الوطنية. ويجري حاليا إعداد طلب للحصول على ٨ ملايين بطاقة اقتراع. وبدأت البعثة تمشيا مع ولايتها، في تقديم الدعم التقني واللوجستي حيثما يتم نشرها وضمن قيود الموارد، بما في ذلك عن طريق نقل المواد الانتخابية وإيفاد الموظفين.

كما بدأنا العمل لضمان إجراء انتخابات آمنة وأن يتم التعامل مع أي خلافات انتخابية بالشكل الصحيح. ومع ذلك، فبالنظر إلى الجدول الانتخابي الضيق، تظل المخاوف قائمة، بما في ذلك ضمان توافر بطاقات الاقتراع البالغ عددها ٨ ملايين بطاقة وتوزيعها في الوقت المناسب، ومراجعة سجل الناخبين في غضون الموعد النهائي المحدد، وبالتالي تعزيز الثقة.

ويجب على المجلس دعوة جميع السياسيين الماليين إلى احترام الجدول الزمني وتشجيعهم على خوض الانتخابات بروح من الإجماع والسلم والمصداقية. ومن شأن عدم القيام بذلك أن يؤدي إلى تفاقم الأزمة، مع ظهور أعداء السلام كفائزين. إنهم لا يستحقون مثل هذه الهدية.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيد النضيف على إحاطته الإعلامية المفيدة للغاية.

وأعطي الكلمة الآن للسفير سكوغ.

السيد سكوغ (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أتشرف بأن أوافي مجلس الأمن بمعلومات عن أعمال لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧) بشأن مالي. ويغطي التقرير الفترة من ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ إلى ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٨. وخلال هذه الفترة، إجتمعت اللجنة مرتين، وعقدت مشاورات غير رسمية وقامت بعمل إضافي عن طريق إجراء الموافقة الضمنية خطيا.

وبعد إنشاء اللجنة، اضطلعت الأمانة العامة بالأعمال التحضيرية المتمثلة في إطلاق موقع اللجنة على شبكة الإنترنت بجميع اللغات؛ وإعداد ميزانية فريق الخبراء؛ وفرز المرشحين لعضوية الفريق؛ وإعداد المبادئ التوجيهية للجنة.

وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير، اعتمدت اللجنة المبادئ التوجيهية لتسيير أعمالها، وفي ١ شباط/فبراير، بدأ فريق الخبراء عمله.

وفي ٥ شباط/فبراير، عقدت اللجنة أول مشاوراتها غير الرسمية، التي عُرض خلالها أربعة أعضاء في فريق الخبراء، على اللجنة وقدموا خطة عملهم.

وخلال المشاورات غير الرسمية التي عقدت في ٢٨ شباط/فبراير، نظرت اللجنة في أول تحديث مؤقت لفريق الخبراء التابع لها، مقدم إلى اللجنة وفقا للفقرة ١١ من القرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧). وقد استمعت اللجنة إلى عرض من منسق الفريق، أعقبته مناقشة تفاعلية بين أعضاء اللجنة والمنسق.

وبالتعاون مع أعضاء آخرين في اللجنة، قمت بزيارة إلى باماكو يومي ٢٦ و ٢٧ آذار/مارس. وأود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام وفريقه، فضلا عن شعبة شؤون مجلس الأمن، على تيسير هذه المهمة. وقد أتاحت لنا هذه الزيارة فرصة للحصول على معلومات مباشرة من نظرائنا الرئيسيين في مالي والتحاور مع جميع الأطراف المالية بشأن الكيفية التي يمكن بها لنظام الجزاءات الذي نص عليه القرار، دعم السلام والاستقرار، بما في ذلك من خلال تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. ووفقا للمبادئ التوجيهية للجنة، سأقدم تقريرا شفويا

وخطيا إلى اللجنة عن الملاحظات والنتائج التي توصلت إليها الرحلة.

في الختام، أود أن أشكر جميع الدول الأعضاء على استعدادها المستمر للتعاون بشكل بنّاء مع اللجنة وفريق الخبراء التابع لها.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السفير سكوغ على إحاطته الإعلامية المفيدة للغاية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام السيد النضيف، على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات والتزامه المثالي. وأود بالنيابة عن فرنسا أن أكرر دعمنا الكامل له ولجميع أعضاء فريقه. وأود أيضا أن أشكر الممثل الدائم للسويد أولوف سكوغ، على إحاطته الإعلامية وعلى عمله على رأس لجنة الجزاءات. وأود أيضا أن أرحب ترحيبا حارا بحضور وزير خارجية مالي السيد تيبيمان أوبير كوليبالي، وأن أشكره على سفره إلى نيويورك للمشاركة في أعمالنا.

وأود أن أبدأ بياني بإحياء ذكرى أصحاب الخوذات الزرق الثلاثة الذين لقوا حتفهم الأسبوع الماضي خلال الهجمات ضد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وتحيي فرنسا ذكرى هؤلاء المحاربين من أجل السلام. إن تضحيتهم بمثابة تذكير بالكيفية التي تتطور بها البعثة في بيئة صعبة والدور الرئيسي الذي تؤديه فيما يخص تعزيز تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، وفي حماية شعب مالي من أولئك الذين يعارضونه، ويلجأون في ذلك، إلى أعمال تشمل الهجمات الإرهابية والأعمال الإجرامية. وتستشعر فرنسا، التي تعمل جنبا إلى جنب مع البعثة، هذا التهديد وعانت من ذلك، حيث قُتل جنديان فرنسيان في ٢١ شباط/فبراير الماضي.

وتكتسي جلسة اليوم أهمية خاصة لارتباطها بمتابعة تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة. وأبدى أعضاء مجلس الأمن التزاما جماعيا في بيانهم للصحافة بتاريخ ٢٤ كانون الثاني/يناير الماضي، لاغتنام الفرصة لتقييم تنفيذ الأطراف للالتزامات التي تم التعهد بها في إطار الجدول الزمني للإجراءات ذات الأولوية المعتمد في شهر كانون الثاني/يناير. وفي تلك المرحلة، اتخذ قرار بأنه سيتم النظر في اتخاذ تدابير إضافية بموجب نظام الجزاءات إذا لم يتم الوفاء بالالتزامات المتعهد بها في المواعيد المحددة.

إننا نرحب بالجهود التي تبذلها الحكومة، منذ آخر جلسة عقدها المجلس بشأن مالي (انظر S/PV.8163)، لتعزيز توافق الآراء اللازم بشأن العملية الانتخابية واستعادة وجود الإدارة في وسط مالي. وكانت زيارة رئيس الوزراء إلى كيدال على وجه الخصوص بمثابة عودة للقيادة السياسية والتعاون رفيعي المستوى فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق السلام، بعد مرور ما يناهز أربع سنوات على الزيارة الأخيرة بمستوى سلطة مماثل للمنطقة.

وللأسف، من الواضح أنه، في أعقاب الموعد النهائي الذي حددته الأطراف المالية نفسها بموجب الجدول الزمني للإجراءات ذات الأولوية، لم يتم بعد تنفيذ جزء كبير من الالتزامات التي تم التعهد بها. إن التأخيرات الناجمة عن ذلك غير منطقية بتاتا على أرض الواقع لعدد من الأسباب. ونظراً لعدم إحراز تقدم، يمكن أن تصبح جميع الإنجازات التي تحققت حتى الآن ومدى أهمية الاتفاق نفسه موضع شك ؛ فالمواعيد النهائية الانتخابية الهامة المقرر إجراؤها في الأشهر المقبلة تجعل من الضروري والعاجل المضي قدماً فيما يخص مختلف جوانب الاتفاق، وهذا أمر ضروري لضمان نجاح الانتخابات المقبلة؛ ولا يمكن أن يكون هناك استقرار دائم في منطقة الساحل في غياب التنفيذ الكامل لاتفاق السلام.

ومن حيث المضمون، فإن نفس التدابير التي ننتظر تنفيذها من جانب الأطراف المالية ما زالت قائمة. ومن الملح بصفة خاصة أن يتم إحراز تقدم، لا سيما في مجالي اللامركزية والأمن.

وأنا أقصد بذلك تحديدا تفعيل السلطات المؤقتة أو إنشاء قوة شرطة إقليمية أو إحراز تقدم في عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وفي إصلاح القطاع الأمني. كما تشجع فرنسا سلطات مالي على مواصلة العمل المكرس لمكافحة الإفلات من العقاب. وتدعو جميع الأطراف إلى وقف انتهاكات حقوق الإنسان.

ويسرنا أن نشير إلى اعتماد خريطة طريق جديدة قبل بضعة أيام، بمبادرة من رئيس وزراء مالي، للإعلان عن تنفيذ التدابير التي كانت تنتظرها الأطراف المالية وفق الجدول الزمني المنقح. ولا يسعنا سوى تأييد تلك المبادرة وأن نأمل في نجاحها، والذي يشمل عقد اجتماعات منتظمة مستقبلا للجنة متابعة الاتفاق في باماكو. ولكن لنكن واضحين: إن خريطة الطريق الجديدة، وهي للأسف ليست الأولى، لا يمكن أن تنسينا أن الالتزامات المقطوعة في كانون الثاني/يناير الماضي لم تُحتَرم مرة أخرى، على الرغم من أن شعب مالي وبلدان المنطقة والمجتمع الدولي بأسره ينتظر تنفيذها منذ قرابة ثلاث سنوات.

وفي ذلك الصدد، فإن مسؤولية المجلس – عملا بأحكام اتفاق السلام ذاته – تشتمل على اتخاذ الخطوات اللازمة لتشجيع الأطراف على الوفاء بالالتزامات التي قطعتها في ذلك الإطار. وكان اتخاذ القرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧) في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، الذي أنشأ نظاما للجزاءات فيما يتعلق بمالي، خطوة أولى في ذلك الاتجاه. واليوم، تدفعنا التأخيرات اللاحقة في تنفيذ الاتفاق وعدم الوفاء بالالتزامات وفقا للمواعيد النهائية المتفق عليها إلى اتخاذ تدابير إضافية. فلم يعد لدينا وقت للانتظار. وستضطلع فرنسا، إلى جانب شركائها، في الأسابيع المقبلة، مع الالتزام الكامل بآخر بيان صحفي صادر عن مجلس الأمن (انظر SC/13281) ، بمهمة تحديد أولئك الذين يعرقلون تنفيذ اتفاق السلام، ومن ثم تقديم اقتراحات لإدراج أسماء في قائمة الجزاءات. ونعتزم التركيز بداية على إعداد قائمة بالمسؤولين الذين يقوضون تنفيذ الاتفاق على أرض الواقع، لا سيما من خلال تواطئهم مع الجماعات الإرهابية وأنشطة الاتجار. فلا بد أن تدرك كل الأطراف المعنية في مالي أن مجلس الأمن ينظر إلى كلماتها باعتبارها تعهدات منها بالتمسك بالتزاماتها.

على الرغم من التحديات التي تواجهها بعثة الأمم المتحدة، فإنها لا تزال اليوم تشكل أداة أساسية لضمان استقرار مالي، بالإضافة إلى القوات الأمنية الأخرى الموجودة في الميدان. وسيكون دورها في دعم العملية الانتخابية حاسما في عقد الانتخابات الرئاسية التي ستجرى في تموز/يوليه وآب/أغسطس. وإذ تدرك فرنسا تمام الإدراك صعوبة البيئة التي يتم فيها نشر البعثة، فإنها تؤكد مجددا دعوتها جميع الدول الأعضاء إلى ضمان تزويد البعثة بالقدرات والمعدات التي تتناسب والولاية التي كلفها بها مجلس الأمن. وفي رأينا أن تلك نقطة أساسية جدا، لا سيما من منظور تعزيز سلامة حفظة السلام على أرض الواقع، الأمر الذي يشكل أولوية بالنسبة لنا جميعا فمثلا، من شأن تركيب أجهزة للإنذار المبكر في جميع معسكرات البعثة في حال حدوث هجوم غير مباشر أن يمكننا، بلا شك، من إنقاذ الأرواح، كما اتضح بشكل مأساوي من الهجومين اللذين وقعا على معسكري كيدال وأغيلهوك، واللذين لم يفصلهما سوى بضعة أيام. وذلك هو أحد المجالات التي يجب أن نتخذ فيها إجراءات على وجه السرعة بالتعاون مع الأمانة العامة طالما أن هناك حلولا تقنية قائمة متاحة لنا كذلك على المدى القصير.

ونعتقد أن الاستعراض الاستراتيجي الذي تقوده حاليا إلين مارغريته لوي يتيح لنا كذلك فرصة قيمة لتحسين أداء البعثة ونتائجها. ونحن نؤيد تلك العملية، التي ستكون مفيدة لنا جميعا، تأييدا تاما. وسننظر باهتمام في التوصيات التي سيقدمها

الأمين العام عن العمل الجاري، وذلك في ضوء التجديد المقبل لولاية البعثة. ونأمل بصفة خاصة أن تمكننا هذه التوصيات من المضي قدما في تحسين التسلسل الزمني لمهام الولاية بحيث يمكن أن تسهم البعثة بأكبر قدر ممكن من الفعالية في تحقيق الاستقرار في مالي، بما في ذلك في الجزء الشمالي من البلد، دعما للقوات المسلحة المالية، وذلك بالتكامل مع القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وعملية بارخان ومشاركة الاتحاد الأوروبي. وسنغتنم تلك الفرصة كذلك للعمل من أجل تحقيق مزيد من الوضوح فيما يتعلق بدور ومسؤوليات كل عنصر من عناصر الهيكل الأمني المنتشرة في مالي والمنطقة.

وأخيرا، ترحب فرنسا بالتوقيع في زمن قياسي على الترتيب التقني بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، المبين في القرار ٢٣٩١ (٢٠١٧). وسيوفر التقرير المقبل للأمين العام عن القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل أساسا جديدا لتلبية مطالب الدعم المشروعة من قبل بلدان المجموعة الخماسية فيما يتعلق بالأمن والتنمية. وسنفعل ذلك مع الأخذ في الاعتبار وتيرة تفعيل القوة المشتركة على أرض الواقع ومراعاة الحفاظ على توافق الآراء بشأن هذه المسألة داخل المجلس.

إن من الضروري اليوم المضي قدما بسرعة نحو التنفيذ الكامل لاتفاق السلام والمصالحة في مالي. والرسالة التي نريد أن نبعث بها إلى جميع الأطراف في مالي اليوم هي رسالة تعبر عن الطابع الملح للمسألة وضرورة تحمل المسؤولية. ونأمل في أن تؤدي هذه الرسالة إلى الصحوة المنشودة لأولئك الذين بيدهم مفتاح الدفع بمالي والمنطقة قدما صوب السلام والاستقرار الدائمين. وستواصل فرنسا الوقوف إلى جانب جميع الذين يريدون المضي قدما في هذا الاتجاه.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): نبدأ بياننا بالتعبير عن الإدانة بأشد العبارات، للهجومين الأخيرين، أولا، هجوم ٥ نيسان/أبريل على معسكر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في أغيلهوك، في شمال شرق مالي، والذي أودى بحياة اثنين من ذوي الخوذات الزرقاء التشاديين، وجُرح فيه ١٠ أفراد، وثانيا، هجوم ٦ نيسان/أبريل على غاو، والذي أدى إلى مقتل أحد حفظة السلام النيجيريين. وتعرب جمهورية غينيا الاستوائية عن خالص تعازيها لأسر الجنود الذين سقطوا وإلى حكومتي تشاد والنيجر والبعثة المتكاملة، وتتمنى للجرحى الشفاء العاجل.

نرحب بوجود السيد محمد صالح النظيف، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبمعالي السيد تيمان أوبير كوليبالي، وزير الخارجية والتعاون الدولي في مالي. ونشكره مقدما على الإحاطة الإعلامية المفصلة التي سيقدمها، كما يفعل دائما. كما نشكر السفير أولوف سكوغ، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧) بشأن مالي، على إحاطته الإعلامية الموجزة والوافية.

تولي غينيا الاستوائية أهمية كبرى للمسائل المتعلقة بأفريقيا وللحالة في مالي، وهو بلد شقيق نهتم به أشد الاهتمام. وتلتزم غينيا الاستوائية التزاما كاملا بتحقيق الاستقرار والسلام في ذلك البلد. ونعرب عن دعمنا الكامل للجهود التي تبذلها الحكومة من أجل تحقيق السلام ونرحب، في هذا الصدد، بجهودها الرامية إلى تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى المشاركة في تلك الجهود. كما يجب على المجتمع الدولي أن يرصد العملية.

إن مالي ما زالت تواجه تحديات كبيرة. فالنشاط الإرهابي لا يزال خطرا كامنا ويشكل تهديدا حقيقيا للعمل الذي تم الاضطلاع به، إذ أنه يكاد يستحيل تحقيق استقرار الحالة السياسية والأمنية ما لم يتم القضاء على الجماعات الإرهابية. ولذا، فثمة حاجة إلى تعزيز الجهود التي تبذلها حكومة مالي في

هذا الكفاح. ومن المهم أن تعزز الحكومة وجودها في جميع مناطق البلد. وسيكون مطلوبا، في هذه العملية، تقديم دعم تقني بموافقة كاملة من قبل الحكومة.

وتتجاوز الأنشطة الإرهابية في مالي حدودها وتمثل تهديدا خطيرا للمنطقة برمتها. ولهذا السبب، من الأهمية بمكان أن تراعي الجهود الجماعية المبذولة في ذلك الكفاح هذا الجانب، وأن يشمل التعاون الإقليمي المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي.

والقرار الذي اتخذه رؤساء دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بإنشاء قوات مشتركة لمكافحة الإرهاب من أجل تحقيق الأمن الإقليمي خطوة محمودة في هذا الاتجاه.

وقبل بضعة أشهر من الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في تموز/يوليه ٢٠١٨، من المهم أن يتحقق تقدم ملموس على أرض الواقع في الأجل القصير. ولذلك، فإن جمهورية غينيا الاستوائية تشجع حكومة مالي وجميع الحركات الموقعة على اتفاق باماكو على مضاعفة جهودها من أجل ضمان التنفيذ السريع لكل أحكام الاتفاق، ولا سيما عن طريق الإطار الزمني المحدد للتدابير ذات الأولوية التي اعتمدت في الدورة الثالثة والعشرين للجنة متابعة الاتفاق والتوصل إلى توافق في الآراء في إطار تنظيم الانتخابات الرئاسية المقبلة. وهذا الاتفاق، نتاج عملية الجزائر، لا يزال الإطار الجامع والتوافقي الوحيد القادر على استعادة السلام والاستقرار في مالي.

إن حكومة جمهورية غينيا الاستوائية تؤيد تماما البيان المؤرخ ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٨ لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وترحب بارتياح كامل بتفعيل القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ونشكر لها تصميمها وتضحياتها المكرسة لتعزيز السلام والأمن والاستقرار في منطقة الساحل. ونؤكد مجدداً على أهمية عملية نواكشوط في تعزيز السلام والأمن في مالي وفي منطقة الساحل والصحراء وتكثيف جهودها من أجل الجمع بين جهود تحقيق الاستقرار والتنمية في منطقة الساحل.

وإذ نشير إلى تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٨ (S/2018/273)، من الضروري تعزيز الدعم المقدم لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبشكل خاص قدرة قوات الدفاع والأمن المالية من حيث التدريب والمعدات، بحيث تكون في وضع أفضل للتعامل مع الهجمات غير المتناظرة التي تعاني منها، بغية تحسين الإدارة على الصعيد الوطني، دعماً للجهود الإقليمية والدولية لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

أخيراً، ندعو المجتمع الدولي للانضمام إلى الجهود المبذولة لدعم حكومة مالي في إطار خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٨، التي أطلقت في باماكو، وتهدف إلى توفير المساعدة والحماية الأساسية في قطاعات مثل الأمن الغذائي والتغذية والمياه والصرف الصحي، في جملة أمور.

السيد أليمو (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد محمد صالح النظيف، ورئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧) بشأن مالي، والسفير أولوف سكوغ، على إحاطاتهم الإعلامية الشاملة بشأن أنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي خلال الأشهر الثلاثة الماضية وتنفيذ نظام الجزاءات المفروضة على مالي.

ويسرنا رؤية معالي السيد تيمان أوبير كوليبالي، وزير الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية مالي، الحاضر معنا في مجلس الأمن هذا الصباح.

ونود أن نحيي ذكرى حفظة السلام الذين سقطوا أثناء الخدمة في البعثة. وستكون أعظم مكافأة لهم هي استعادة السلام الكامل والأمن في مالي. ومن هذا المنطلق، ندين بشدة

سلسلة الهجمات الإرهابية في مالي التي أودت بحياة مدنيين أبرياء وحفظة سلام من أفراد البعثة. ونعرب عن تعاطفنا وتضامننا مع مالي، ونؤيد جميع البيانات الصادرة عن المجلس في هذا الصدد.

ونحن نقدر الجهود التي تبذلها قوات البعثة المتكاملة في الاضطلاع بالمهام المنوطة بها في ظل ظروف بالغة الصعوبة. ولا يزال دعم البعثة المستمر لمالي أمراً أساسياً للغاية. وهو أمر لا غنى عنه، كما قال السفير دولاتر. وهذا هو الحال أيضاً بالنسبة للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، التي نعلق عليها أهمية كبيرة. ونرحب بالجهود المختلفة التي أسهمت في تفعيلها بالكامل. ونقر بمساهمات عملية برخان والاتحاد الأوروبي.

وفي المجال السياسي، نحيط علماً بارتياح بتعيين رئيس جديد للوزراء وأنشطته في العمل مع مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك تهيئة بيئة تفضي إلى إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية وشفافة في جميع أنحاء البلد. ونرحب كثيرا بالأعمال التحضيرية الجارية لانتخابات المناطق والمقاطعات والبلديات المقرر إجراؤها هذا الشهر، وأدعو جميع الأطراف في مالي للعمل من أجل إجراء هذه الانتخابات بسلاسة، وممارسة أقصى درجات ضبط النفس وحل الخلافات عن طريق الحوار. إن الإعلان الصادر عن رئيس الوزراء بشأن تدابير استعادة سلطة الدولة وإيصال عوائد السلام للسكان يستحق الإشادة أيضا.

ويشجعنا أن ثمة جدولا زمنيا لتنفيذ الأحكام الرئيسية لاتفاق السلام والمصالحة في مالي وضعته اللجنة المعنية بمتابعة الاتفاق، ونحث على بذل الجهود من أجل التنفيذ السريع للجدول الزمني والتنفيذ الصارم لاتفاق السلام. وينبغي مساءلة الأشخاص الذين يثبت مسؤوليتهم عن وضع العراقيل، وفقاً للقرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧).

وعلى الرغم من التقدم التدريجي، فإن التدهور المستمر للحالة الأمنية في مالي، الذي يعزى إلى حد كبير إلى الهجمات الإرهابية في شمال ووسط البلد، ما زال يشكل مصدرا للقلق الشديد. وقد أسفرت النوايا الهدامة للجماعات الإرهابية لتقويض سلطة الدولة عن انخفاض عدد موظفي الدولة المنقولين إلى المناطق الشمالية والوسطى. كما أدى انعدام الأمن في شمال ووسط مالي والوجود المحدود للدولة إلى تفاقم الحالة الإنسانية. لذلك، لا بد من اتخاذ إجراءات عاجلة لعكس مسار هذه الحالة على وجه السرعة.

ونتذكر عندما كانت مالي دولة ديمقراطية رائدة في أفريقيا ومنارة للأمل في القارة. وليس ثمة سبب بمنع مالي من الوصول إلى هذا الوضع مرة أخرى. وبغية مساعدة مالي على استعادة الزخم لتحقيق ذلك الهدف النبيل، ينبغي للمجلس ألا يألو جهداً من أجل عودة مالي إلى سابق عهدها. وكما أكد الممثل الخاص للأمين العام، السيد النظيف، ينبغي ألا يقتصر دعمنا على المجال الأمني، بقدر ما هو بالغ الأهمية بلا شك.

السيد جانغ ديانبين (الصين) (*تكلم بالصينية*): الصين تشكركم، سيدي، على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم. ونرحب بحرارة بالسيد كوليبالي، وزير خارجية مالي في مجلس الأمن. ونود أن نشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد النظيف، والسفير سكوغ على إحاطتيهما الإعلاميتين.

في الآونة الأخيرة، أحرز تقدم إيجابي في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. وحكومة البلد الجديدة ملتزمة بعملية السلام التزاماً ثابتاً. وتعرب الصين عن تقديرها للجهود التي تبذلها الحكومة والشعب في مالي. غير أن الحالة الأمنية في شمال ووسط مالي لا تزال قاتمة. وتتفشى الأنشطة الإرهابية داخل البلد وفي المناطق المجاورة، مما يؤثر على عملية السلام بشكل خطير. وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي دعم عملية السلام والمصالحة في مالي ومساعدة البلد على تعزيز قدرته على توفير أمنه وتنميته.

أولا، لا بد من زيادة المدخلات في عملية السلام. وتأمل الصين أن يواصل الموقعون على اتفاق السلام إبداء الإرادة

السياسية، وتنفيذ أحكام الاتفاق كاملة، والعمل معا لتحقيق التنمية الوطنية وإعادة الإعمار. وعلى أساس احترام استقلال البلد وسيادته وسلامته الإقليمية، ينبغي للمجتمع الدولي مساعدة مالي على زيادة قدرتها على توفير الأمن والحوكمة. والسفير سكوغ، رئيس لجنة الجزاءات المعنية بمالي، ترأس بعثة مجلس الأمن إلى البلد، وعقد محادثات مع مختلف الأطراف المعنية. وتأمل الصين أن تؤدي لجنة الجزاءات دورا بناء في تيسير عملية السلام في مالي.

ثانيا، تزداد الحالة الأمنية في البلد سوءا. ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل – بناء على طلب الحكومة – دعم الحكومة ومساعدتها على تعزيز أمنها ومكافحة الإرهاب وبناء القدرات لكي تتمكن تدريجيا من تولي المسؤولية عن الحفاظ على النظام والأمن في كامل أراضيها. ومن الضروري اتخاذ نهج متكامل والتصدي من خلال التعاون الإقليمي للأنشطة الإرهابية داخل البلد وعلى طول حدوده. وترحب الصين بتشكيل القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، التي ستمكّن تلك البلدان من تولي المسؤولية عن التصدي للتهديدات والأنشطة الإرهابية. وتأمل الصين أن تواصل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، إلى جانب المجتمع الدولي، تقديم الدعم إلى بلدان المنطقة وللقوة المشتركة أيضا.

ثالثا، تعرب الصين عن تقديرها ودعمها للعمل الجبار الذي اضطلعت به البعثة والممثل الخاص النظيف لتيسير عملية السلام وتعزيز قدرات مالي على استتباب الأمن. ونأمل أن تواصل البعثة العمل في تعاون وثيق مع الحكومة المالية لمساعدة البلد على تعزيز أمنه وبناء قدراته وتعزيز نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وتثني الصين على الإحاطة الحسنة التوقيت التي قدمتها الأمانة العامة بشأن دعم القوة المشتركة، وتتطلع إلى أحدث المعلومات التي قد يبلغ عنها الأمين العام في هذا الصدد.

ولا تزال مسألة أمن أفراد البعثة باعثة على القلق العميق. فمنذ بداية هذا العام، شُنّت ثلاثة هجمات على حفظة السلام أدت إلى وفاة عدد من حفظة السلام من بنغلاديش وتشاد والنيجر. وتقدم الصين تعازيها إلى الأسر وإلى حكومات بنغلاديش وتشاد والنيجر. وينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل مزيدا من الجهد لتعزيز سلامة حفظة السلام وأمنهم، وتأمل أن تعزز البعثة تدابيرها الأمنية بما يكفل حماية وأمن إمداداتها ومنشآتها. وفي الوقت نفسه، نأمل أن تواصل البعثة تعزيز الاتصالات مع البلدان المساهمة بقوات والجهات المانحة لضمان حصولها على المعدات والموارد اللازمة لتنفيذ ولايتها وكفالة حمايتها الذاتية.

وتساهم الصين بأكثر من ٤٠٠ من حفظة السلام الموفدين إلى البعثة. وسنواصل الوفاء بالتزامنا بالسلام في مالي – إلى جانب بقية المجتمع الدولي – في دعم عملية السلام والمصالحة في البلد بغية مساعدته على تحقيق السلام والاستقرار والرخاء.

السيد سكوغ (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد محمد صالح النظيف، على إحاطته كما هو الحال دائما، وبالعمل الذي يضطلع به مع فريقه في الميدان.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا مرة أخرى لوجود الوزير كوليبالي، الذي كان مفيدا للغاية ويجد منا كل الترحيب.

وفي حين أن من الواضح أنه قد أُحرز بعض التقدم في مالي، فما تزال هناك شواغل بشأن الحالة الأمنية ووتيرة تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. وأود أن أشيد بعمل البعثة المتكاملة في ظروف صعبة وخطيرة في أغلب الأحيان. ونعرب عن تعاطفنا مع أسر حفظة السلام من تشاد والنيجر الذين لقوا حتفهم في الهجمات التي وقعت في أغيلهوك وغاو في الأسبوع الماضي. وتقع على عاتق الحكومة المالية مسؤولية ضمان المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان ووصول الجميع

إلى العدالة، بما في ذلك إعطاء الأولوية لتدابير المصالحة والعدالة ضمن اتفاق السلام. ونرحب في هذا الصدد، بالخطط الطموحة التي وضعتها الحكومة الجديدة بهدف استعادة الأمن، وخاصة في وسط مالي – ونأمل أن تكون دائما في احترام كامل لحقوق الإنسان بطبيعة الحال.

وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير، اعتمد مجلس الأمن بيانا صحفيا (SC/13177) حدد بوضوح توقعاتنا فيما يتعلق بالإصلاحات الرئيسية المتوخاة بموجب اتفاق السلام والمصالحة في مالي. وأعربنا عن شعور مشترك بنفاد الصبر إزاء استمرار التأخير في تنفيذ الاتفاق، فضلا عن عزمنا على تقييم التقدم المحرز والاستجابة باتخاذ الخطوات الملائمة عند الاقتضاء. وقد حان الوقت لتقييم التقدم المحرز، ونحن على استعداد للعمل مع جميع الأطراف والجهات الفاعلة الرئيسية على القيام بذلك.

ونرحب باستمرار مشاركة الأطراف في عملية التنفيذ هذه. وقد كانت الزيارة التي قام بها مؤخرا رئيس الوزراء مايغا إلى المنطقتين الشمالية والوسطى في البلد مشجعة، وكذلك العملية الجارية لوضع الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن. ولكن، يجب أن يُترجَم ذلك التفاعل إلى خطوات ملموسة أكثر. ويؤسفنا عدم الوفاء بمعظم المواعيد النهائية المحددة في الجدول الزمني لكانون الثاني/يناير. ونحن على استعداد لمواصلة العمل مع الأطراف على تنفيذ خريطة الطريق بصيغتها المنقحة لاحقا في آذار/مارس. ونأمل ألا يكون هناك مزيد من التأخير أو التعديلات على الجدول الزمني في المستقبل.

ونعيد تأكيد ضرورة اتخاذ خطوات رئيسية صوب التنفيذ الكامل لاتفاق السلام بوصفه شرطا أساسيا لنجاح الانتخابات. وفي الوقت نفسه، فإن من الأهمية بمكان – بالنسبة لمالي وعملية السلام على حد سواء – أن تجرى الانتخابات على النحو الواجب والمشروع، فضلا عن الالتزام التام بجداولها الزمنية. وبما أن الموعد المحدد للانتخابات المزمع إجراؤها قد أوشك، فلم يبق هناك وقت لنضيعه. وتقع على جميع الأطراف مسؤولية الوفاء بالتزاماتها والانخراط في تدابير بناء الثقة دون مزيد من التأخير.

ونرحب، بل نردد دعوة الأمين العام إلى إشراك النساء والشباب في جميع الآليات التي تدعم تنفيذ الاتفاق، علاوة على إشراكهم في السلطات المؤقتة. ويقينا أن شمول المرأة ومشاركتها الكاملة والفعالة، بما في ذلك في المناصب المنتخبة والمرشحة لتوليها، فضلا عن إشراكها في هيئات صنع القرار ذات الصلة بعملية السلام، كلها أمور أساسية لبناء السلام المستدام. ولذلك السبب، فإن الاجتماع الذي عقد في ١٦ كانون الثاني/يناير بين رئيس لجنة متابعة الاتفاق، والممثل السامي للرئيس المعني بعملية السلام، والبعثة المتكاملة مع وفد من النساء اللائي يمثلن الجماعات المسلحة الموقّعة على الاتفاق والمجتمع المدني أمر مشجع. ومع ذلك، فإن من الضروري تعزيز الطابع المؤسسي لإشراك المرأة في الآليات التي تدعم تنفيذ الاتفاق.

وينبغي توفر جميع تلك الأدوات اللازمة لدعم عملية السلام الآن، بما في ذلك المراقب المستقل واللجنة الدولية للتحقيق في مالي والقرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧). ونشجع الأطراف على اغتنام هذه الفرصة. وأود أن أشكر مرة أخرى وزير الخارجية كوليبالي على حضوره ومشاركته النشطة خلال الزيارة التي قام بها إلى مالي في أعمال اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧) بشأن مالي. ومن الواضح أن الأطراف قد أخذت الجزاءات على محمل الجد، حيث أعربت جميع الأطراف في اتفاق السلام عن تأييدها ومشاركتها فيها، وينبغي استمرار تلك المشاركة.

وأخيرا، لا يزال وجود البعثة يشكّل عاملا رئيسيا لتحقيق الاستقرار في مالي. ويساعد الدعم الذي تقدمه للحكومة المالية على بناء الثقة بين الجهات الحكومية والسكان. ونتطلع إلى نتائج الاستعراض الاستراتيجي المستقل المتوقع، الذي نأمل أن يحدد السبل الكفيلة بتعزيز أداء البعثة. ونحن فخورون بالإسهام في العمل الهام الذي تضطلع به البعثة، في ذات الوقت الذي

تواصل فيه دعم الأطراف لتمكينهم من الوفاء بالتزامهم بتنفيذ الأحكام المعلقة من اتفاق السلام.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر وزير الخارجية كوليبالي على تخصيص الوقت للانضمام إلينا اليوم. وأود أن أشاطر زملائي في توجيه الشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام على إحاطته، وزميلي السويدي على تقريره والتعجيل بعمل لجنته.

وندين – كغيرنا من المتكلمين الآخرين – الهجمات الأخيرة ضد حفظة السلام في مالي، ونقدم تعازينا إلى أسر حفظة السلام الثلاثة التابعين للبعثة المتكاملة الذين قتلوا في الأسبوع الماضي. ونقدم تعازينا إلى البعثة وحكومتي تشاد والنيجر وشعبيهما. وأود أن أعرب عن اتفاقي التام مع ما قاله السفير الإثيوبي عن أن أعظم مكافأة لما قاموا به هو التقدم المحرز في الميدان. وأعتقد أننا جميعا نرغب في مساعدة البعثة على تحقيق تلك الغاية.

تؤيد المملكة المتحدة بشدة التنفيذ الفعال لاتفاق السلام والمصالحة في مالي. فهو يمثل القاعدة الأساسية لتحقيق السلام والاستقرار المستدامين في البلد. ويتعين علينا إحراز التقدم أيضا لمنع المتطرفين من استغلال ذلك الحيز. وكما لاحظ المتكلمون الآخرون، فقد رحبنا – في آخر جلسة لمجلس الأمن بشأن مالي عقدت في كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.8163) وفي البيان الصحفي الذي تلاه (SC/13177) – بالالتزام المتجدد من جانب الحكومة والجماعات المسلحة الموقّعة بالفعل على تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة بحلول نهاية آذار/مارس، والذي اُتفق عليه في الجدول الزمني المنقح بتاريخ ١٦ كانون الثاني/يناير.

ولكن، للأسف فقد كان الموضوع المشترك في جميع المداخلات اليوم هو أن التأخيرات المستمرة التي وضعت صبر المجلس على المحك في كانون الثاني/يناير ما زالت هي نفسها التي تسبب لنا الإحباط اليوم، بل وفيما بعد انتهاء الموعد النهائي الأصلي أحيانا. لقد أُحرز بعض التقدم الإيجابي ولست أود التقليل من شأن ذلك، ولكن من الواضح أيضا أنه لم يكن كافيا. وقد اتفقت الأطراف على خريطة طريق جديدة أخرى، بدلا من التركيز على تنفيذ الجدول الزمني الحالي. ومع أنه تم تحديد العديد من المواعيد النهائية المنقحة إلا أنه لم يتم الوفاء بها بعد.

إن التأخير في التنفيذ سيكون له، لسوء الحظ، أثر على قدرة مالي على إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية سلمية وشاملة هذا العام، وهذا ينذر بدوره بالمزيد من زعزعة الحالة الأمنية والإنسانية.

وفي كانون الثاني/يناير، أحاط المجلس علماً بالأدوات المتاحة في إطار نظام الجزاءات المفروض على مالي وأعرب عن عزمه على الاستجابة بخطوات مناسبة في حال لم تنفذ الأطراف الالتزامات التي تعهدت بها. ونظراً لعدم إحراز تقدم، تؤيد المملكة المتحدة الآن إجراءات لتحديد أولئك الذين يعرقلون أو يؤخرون أو يهددون تنفيذ الاتفاق، بهدف فرض جزاءات على تلك الجهات الفاعلة.

وكما ذكرت، من مسؤولية الأطراف ذاتها تنفيذ الاتفاق؛ ولكني أود، شأني شأن الآخرين، أن أشير إلى الدور الرئيسي الذي تؤديه البعثة المتكاملة فيالتنفيذ. ونشيد بعمل الممثل الخاص للأمين العام وجميع الموظفين، لا سيما بالنظر إلى الظروف الصعبة التي تعمل فيها العناصر المدنية والعسكرية. وفيما نتطلع إلى تجديد ولاية البعثة المتكاملة في حزيران/يونيه، يجب أن نضمن أن تكون ولايتها واضحة، وأن تركز على دعم تنفيذ الاتفاق، وأن يكون لديها ما يكفي من الموارد لدعم السلام في مالي.

ومن هذا المنطلق، أود أن أدعو جميع الدول الأعضاء الأخرى لضمان مساهمة سخية لسدّ العجز المستمر من حيث عدد القوات والمعدات، بما في ذلك الحاجة إلى المزيد من قدرات الاستطلاع والتغطية الجوية وناقلات الأفراد المصفحة. إن المملكة المتحدة ملتزمة بالتصدي للتهديدات في منطقة الساحل.

وفي أعقاب مؤتمر القمة البريطاني – الفرنسي في كانون الثاني/يناير، ساهمنا بمروحيات ”تشينوك“ لدعم عملية بارخان، وهي متوائمة وتعمل عن كثب مع البعثة المتكاملة. وهذا كله مصمم لتشجيع الاستقرار سعياً إلى تمكين البعثة من الاضطلاع بولايتها الأساسية.

وأخيراً، أودّ أن أقول إننا أيضاً نشعر بالقلق إزاء التقارير عن حالات الإعدام بإجراءات موجزة على أيدي القوات المسلحة المالية، ونشجع الحكومة بقوة على التحقيق في تلك التقارير وضمان مساءلة المسؤولين عن تلك الأفعال. وأضم صوتي إلى صوت السفير الفرنسي في التشديد على مدى أهمية ذلك. ينبغي أن تعطى الأولوية في ولاية البعثة المتكاملة للإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان ورصدها، ونأمل أن تكون البعثة قادرة على التصدي لها ولانتهاكات حقوق الإنسان الأخرى التي ترتكبها الجماعات المسلحة الموقعة.

السيد توميش (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نود أن ننضم إلى الآخرين في الإعراب عن التقدير للممثل الخاص للأمين العام السيد النظيف وإلى السفير سكوغ على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين. ونرحب أيضاً بمعالي السيد تيمان أوبير كوليبالي، وزير الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية مالي. ونشكره على حضوره معنا اليوم. ونؤيد تماماً التقرير الفصلي المتبصر للأمين العام (S/2018/273) ونقدّم الملاحظات والتوصيات التالية كي ينظر فيها مجلس الأمن.

من الواضح أن التعجيل بتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي ينبغي أن يكون أولويتنا الرئيسية. وترحب كازاخستان بالجهود التي تبذلها الحكومة المالية، بدعم من الممثل الخاص للأمين العام والاتحاد الأفريقي والجهات الفاعلة الإقليمية، للعمل مع جميع الأطراف من أجل تعزيز الامتثال للاتفاق. ويحدونا الأمل في أن التطورات الأخيرة، بما في ذلك الزيارات التي يقوم بها دولة رئيس الوزراء مايغا إلى موبتي وكيدال والزيارات التي قام بها إلى مالي رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧)، بشأن مالي، وفريق خبراء الأمم المتحدة، فضلاً عن إنشاء اللجنة الدولية للتحقيق بشأن مالي، ستعطي زخماً لعملية السلام. ونشجع جميع الأطراف على الامتثال لخارطة الطريق المتفق عليها لتفعيل ”جدول زمني“ لتنفيذ الأحكام المتبقية من الاتفاق.

ولتحقيق السلام والاستقرار الدائمين في مالي، من الضروري تنفيذ الأحكام الرئيسية من الاتفاق ذات الصلة باللامركزية والدفاع والأمن. وينبغي أن يقترن ذلك بالجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية، فضلاً عن ضمان الخدمات الأساسية، وبناء القدرة على التكيف، والتنمية الاقتصادية، والحكم الرشيد وسيادة القانون. وفي هذا الصدد، ندعم استراتيجية الحكومة المتعددة الأبعاد للمناطق الوسطى والتشديد على أهمية تهيئة الإمكانات للصلة بين الأمن والتنمية، وكذلك لنهج إقليمي مجدد وابتكاري لوضع اللمسات الأخيرة على خطة التنمية في المناطق الشمالية. ومن ناحية أخرى، فإن إشراك النساء والشباب بشكل حقيقي في عملية صنع القرار أمر مهم أيضاً بالنسبة للاستقرار الدائم.

وهناك مهمة حاسمة أخرى تتمثل في ضمان إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية شفافة ونزيهة وسلمية وشاملة عام ٢٠١٨، في إحدى الديمقراطيات الرائدة في أفريقيا، كما أكّد اليوم على ذلك الممثل الدائم لإثيوبيا. ولذلك ستكون المساعدة المقدمة من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي ومن المجتمع الدولي بالغة الأهمية لنجاح العملية الانتخابية والانتخابات النهائية ومفيدة للجميع. إن التصدي لتدهور الحالة الإنسانية يكتسي نفس القدر من الأهمية. ولذلك فإننا ندعو الشركاء الدوليين والجهات المانحة إلى تمويل خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٨، ونحث جميع الأطراف على الامتثال للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وتشعر كازاخستان بالقلق العميق إزاء التدهور الكبير في الحالة الأمنية الخطيرة في شمال ووسط مالي. ولمعالجة الثغرات في قدرات البعثة المتكاملة، فمن الضروري توفير معدات أفضل وتدريب ما قبل النشر للوحدات، مع معدات محسّنة ورصد وقدرات قتالية أقوى، في الوقت الذي تظهر فيه حالات نزاع غير متكافئ في مالي. ونعتقد أن من شأن الاستعراض الاستراتيجي الجاري للبعثة المتكاملة أن يُسهم في تعزيز قدرات البعثة ويعمل على تحسين الحالة الأمنية. وفي هذا السياق، حان الوقت لا لحماية أفراد البعثة فحسب، وإنما أيضاً لحماية الماليين أنفسهم. وينبغي إعادة ترتيب معظم أنشطة البعثة المتكاملة وميزانيتها، من الآن فصاعداً، وفقاً لذلك.

ونحن مقتنعون بأن تفعيل القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل سيؤدي إلى تعزيز الجهود التي تبذلها البعثة وقوات الأمن الوطنية المالية لمكافحة الإرهاب وغيره من التهديدات العابرة للحدود التي تتطلب نهجاً مبتكراً للقضاء نهائياً على هذه الآفة. ونُثني على الشركاء الدوليين لحشدهم الدعم المالي للقوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في مؤتمر بروكسل، وهو ما سيجعل القوة قيد التشغيل الكامل. ونؤيد أيضاً قرار مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المتخذ في ٢٣ آذار/مارس عن الحالة في مالي.

وأخيراً فإننا، شأننا شأن الآخرين، ندين بشدة الهجمات العنيفة التي ترتكبها الجماعات الإرهابية ضد المدنيين، والعاملين في المجال الإنساني، وقوات الأمن المالية والبعثة المتكاملة. ونود أن نختتم بالإشادة بالرجال والنساء الشجعان الذين قدموا أكبر تضحية بحياتهم من أجل قضية السلام.

السيدة تاشكو (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): إني أود، شأني شأن الآخرين، أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام السيد النظيف على إحاطته الإعلامية، التي هي دائماً ممتازة، وأيضاً السفير سكوغ على قيادة البعثة إلى مالي وعلى إحاطته الإعلامية اليوم. وأود أيضاً أن أنضم إلى الآخرين في الترحيب بوزير الخارجية كوليبالي مرة أخرى في نيويورك. إن من الرائع رؤيته هنا ملتزماً بالمضي قدماً في عملية السلام في مالي والاضطلاع بالتحديات الأمنية هناك.

وعلى غرار الآخرين، أود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن أحر التعازي والمواساة لأسر ثلاثة من حفظة السلام التابعين لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي الذين ضحوا بأرواحهم باسم السلام خلال هجمات الأسبوع الماضي، وكذلك لحكومتي تشاد والنيجر. ونتمنى أيضاً للمصابين في الهجمات الشفاء العاجل.

لقد تعهّد وزير الخارجية كوليبالي لمجلس الأمن في كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.8163) بأن حكومته كانت ملتزمة بإحراز تقدم بشأن اتفاق السلام والمصالحة في مالي. وبالإضافة إلى ذلك، وفي كانون الثاني/يناير أيضاً، وافقت الأطراف الموقعة على الاتفاق على المخطط الزمني المنقّح – أو ”الجدول الزمني“، كما يشار إليه – الذي وعد بمكاسب رئيسية في تنفيذ اتفاق السلام بحلول شهر آذار/مارس. وها نحن الآن في منتصف نيسان/أبريل ولا يوجد حتى الآن أي تقدم جوهري في تنفيذ الاتفاق. لقد أعربت الولايات المتحدة عن قلقها في مناسبات عديدة في هذه القاعة، وأبدى المجلس إعلانات مماثلة في بياناته وقراراته، من أن الوقت ينفد بالنسبة لعملية السلام في مالي. ومع ذلك، فنحن نرى تقدماً ضئيلاً من الأطراف، على الرغم من أننا دققنا ناقوس الخطر بصورة متكررة.

في كانون الثاني/يناير، أعلن مجلس الأمن بالإجماع عزمه، في حالة عدم إحراز تقدم بشأن الجدول الزمني، على الاستجابة باتخاذ خطوات مناسبة. وتشمل أدواتنا نظام الجزاءات الذي قد أذنا بفرضه على المفسدين السياسيين الذين ينخرطون في عرقلة تنفيذ الاتفاق، بما في ذلك عن طريق تأخيره عمدا. كما يشمل المخربين الذين يعرقلونه من خلال التواطؤ مع العصابات

الإجرامية المنظمة العابرة للحدود الوطنية أو أولئك الذين يخططون للهجمات أو يشنّوها بغض النظر عن انتمائهم. ونحن نتطلع إلى العمل مع زملائنا في المجلس من أجل تحديد دقيق ومتوازن لهوية الأفراد الذين تنطبق عليهم هذه المعايير واتخاذ إجراء بناء على ذلك.

وليس هناك فعلا أي مزيد من الوقت لتضييعه لأن مالي تواجه أزمة أمنية متفاقمة وتبعث على اليأس. ونحن نشعر بالجزع إزاء تدهور الحالة الأمنية في وسط مالي، ولا سيما في الحالات حيث تستغل الجماعات المتطرفة العنيفة انعدام سلطة الدولة وتزيد سيطرتها على الإقليم المتنازع عليه، وتقيّد الممارسات التقليدية، وتغلق المدارس وتهدد المدنيين باستخدام العنف إذا تعاونوا مع السلطات المالية. كما ينبغي لنا أن ندرك أن الجماعات المتطرفة العنيفة تبني علاقاتها المجتمعية وإداراتها في غياب الحكومة.

ولا تزال الأخطار تتزايد، إذ ارتفع ارتفاعا هائلا عدد الهجمات باستخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع التي تؤثر على المدنيين. كما أن تضاعف عدد الهجمات المميتة مؤخرا ضد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وقوات الدفاع والأمن الماليةيبعث على القلق البالغ. بيد أن انعدام سلطة الدولة ليس بالمشكلة الوحيدة. فعندما تدخل الدولة أراض، فيجب أن يعتبر ذلك أمرا إيجابيا بالنسبة للسكان المحليين. إن الدعم الذي قدمته بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي لنشر القوات المسلحة المالية من أجل إرساء وجود الدولة في وسط مالي أمر بالغ الأهمية. ولكن يجب أن تحترم العمليات حقوق الإنسان، وتعزز المساءلة، وإشراك المجتمعات المحلية. ونشعر بالقلق البالغ بصفة خاصة إزاء التقارير التي تفيد باحتمال وقوع حالات قتل خارج نطاق القضاء بمنطقة ديورا في الأسبوع الماضي، فضلا عن غيرها من الادعاءات المتبقية بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان من جانب قوات الأمن. ونتطلع إلى نتائج التحقيقات التي ستجريها البعثة المتكاملة والحكومة في هذه الادعاءات، بما في ذلك اتخاذ الخطوات المناسبة لكفالة المساءلة.

وكما فعل الآخرون اليوم، فإن الولايات المتحدة تشيد بإبرام الاتفاقات التقنية والمالية فيما بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل كما نثني على استمرار تفعيل القوة المشتركة. ويتضح من مبلغ النصف بليون دولار من التبرعات المعلنة في مؤتمر المانحين المعقود في بروكسل في شباط/فبراير، والاتفاق التقني على تزويد القوة بالدعم اللوجستي ومواصلة الجهود الإقليمية مع الشركاء من أجل إيجاد حلول شاملة لمشاكل المنطقة، إن لدى مالي شركاء أوفياء يسهمون بوقتهم ومواردهم ودعمهم السياسي، وفي بعض الحالات، يجودون بحياتهم لمواجهة تهديد التطرف العنيف. وهذا خليق بأن تقوم الأطراف الموقعة على اتفاق السلام في مالي بدورها.

نحن نتطلع إلى نتائج الاستعراض الاستراتيجي الذي سيجريه الأمين العام لبعثة الأمم المتحدة في الشهر المقبل، ونحث فريق الاستعراض على تقديم توصيات واضحة ومحددة وقابلة للتنفيذ لينظر فيها المجلس، مع إدراج توصيات محددة تضطلع بها جهات فاعلة معينة.

إن الحالة في مالي حرجة. ويستحق حفظة السلام الشجعان والبواسل في بعثة الأمم المتحدة والشعب المالي أفضل مما تقدمه الأطراف الموقعة على تنفيذ اتفاق السلام. ولا يمكن للبعثة المتكاملة أن تحل النزاع الحالي في مالي. ويجب على حكومة مالي والأطراف الموقعة أن ترسم الطريق نحو حل النزاع الكامن في مالي كي يتمكن البلد من توجيه اهتمامه الكامل نحو الاعتناء بمواطنيه والتصدي لخطر الإرهاب. ونتطلع إلى تحقيقهم تقدما فوريا بشأن أحدث خريطة طريق.

السيد العتيبي (الكويت): السيد الرئيس، نتقدم في البداية بجزيل الشكر للممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم

المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي السيد محمد صالح النظيف، وسعادة السفير أولوف سكوغ، بصفته رئيس لجنة العقوبات المنشأة بموجب القرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧) على إحاطتيهما الإعلاميتين القيمتين بشأن آخر التطورات في جمهورية مالي، وأود أن أشيد بالجهود الذي يبذلها الممثل الخاص للحد من حدة الاحتقان السياسي بين جميع الأطراف المعنية وتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة. كما نرحب بحضور ومشاركة معالي السيد كوليبالي، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية مالي.

أود أن أتطرق في بياني إلى ثلاث مواضيع أساسية وهي الأمنية والسياسية والإنسانية.

أولا، الحالة الأمنية، نتابع بقلق الاستخدام المتزايد للأجهزة المتفجرة الارتجالية من قبل الجماعات الإرهابية خلال العامين الماضيين، حيث بلغ عدد الحوادث المستخدم فيها تلك الأجهزة أكثر من ٢٦٩ منذ بداية عام ٢٠١٦ وحتى هذا اليوم، نتج عنها ما يقارب الـ ٢٣٠ قتيلا و ٤٨٠ جريحا، ونشيد في هذا الإطار بالتعاون القائم بين بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والشركاء الدوليين الآخرين في مالي مع قوات الأمن المالية لتدريب وبناء قدرات عناصر الأمن المالية، وتوفير الموارد العسكرية لقطاع الأمن، وتقديم الدعم لآلية تنسيق العمليات، والمطلوب هنا الآن هو سرعة تفعيل هذه الآلية لضمان اندماج جميع المقاتلين في قطاع الأمن العام ووفق العدد المتفق عليه لأجل احتواء التهديدات الأمنية والسيطرة على المناطق الشمالية.

وفي هذا السياق، نتقدم بخالص تعازي دولة الكويت لأسر ضحايا الهجمتين الإرهابيتين في مدينتي أغيلهوك وغاو، ولحكومتي النيجر وتشاد، ولبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ويحزننا أن نرى استمرار تدهور الحالة الأمنية في مالي، ونشعر بالقلق إزاء زيادة عدد الضحايا المدنيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير الأخير، واستمرار الهجمات التي تستهدف قوات الأمن، وبالتحديد معتمري الخوذ الزرق منهم، الذين يعرضون حياتهم للخطر يوميا في سبيل ضمان أمن واستقرار مالي. ونجدد هنا دعمنا وتقديرنا لهم ولكافة أفراد حفظة السلام، فمهما قدمنا لهم الشكر والامتنان لن يكون ذلك كافيا في حقهم.

وفيما يتعلق بالقوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ترحب دولة الكويت بالتعهدات التي تم تقديمها خلال مؤتمر المانحين في بروكسل في ٢٣ شباط/فبراير، الأمر الذي سيمكنها من القيام بمهامها على أكمل وجه. ونتطلع إلى الوقوف على تقرير الأمين العام بهذا الخصوص في شهر أيار/مايو القادم .

ثانيا، الأوضاع السياسية، نرحب بخارطة الطريق التي تم توقيع جميع الأطراف المعنية مؤخرا عليها في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٨، ونحثهم على الالتزام بالأطر الزمنية المحددة وفق الجدول المتفق عليه. ونجدد موقفنا هنا، بأن تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة يظل الطريق الأساسي لحل الأزمة المستمرة في مالي. ونشيد بدور فريق الوساطة الذي تقوده الجزائر وبدور الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية المشاركة في الحد من التوترات السياسية والأمنية في مالي. كما ندعو حكومة مالي إلى الاضطلاع بدورها في بناء بيئة مواتية للتنفيذ الناجح للاتفاق من خلال تطبيق عدة أمور أساسية، بما في ذلك التعاون مع جميع الأطراف لضمان تطبيق برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، واستكمال إصلاح القطاع الأمني، واللامركزية. ونشدد هنا بأن عدم وجود سلطات حكومية في شمال البلاد، سيعيق من تحقيق أي تقدم شامل.

ونرحب، في هذا السياق، بزيارة رئيس مجلس الوزراء سوميلو بوباي مايغا إلى مدينة كيدال في شمال البلاد بهدف سد الفجوة السياسية ما بين سكان مناطق مدن مالي الشمالية والحكومة

المركزية، ولإعادة بناء الثقة بين الطرفين واستعادة الخدمات المدنية في المنطقة.

ومن جانب أخر، أود أن أرحب بتعاون جميع الأطراف الموقعة على اتفاق السلام والمصالحة مع الممثل الخاص للأمين العام استعدادا للانتخابات الرئاسية والمحلية القادمة. ونشيد بالجهود المبذولة من قبل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي للتحضير لتلك الانتخابات، ونحث الحكومة على ضمان أجراء انتخابات سلسة وشفافة يشارك فيها كافة مكونات الشعب المالي الصديق، والعمل بالوقت نفسه على ضمان تطبيق جوانب الاتفاق الأخرى المتبقية وفقا لخارطة الطريق المتفق عليها.

ثالثا، الأمور الإنسانية، نحث جميع الأطراف على الوفاء بالتزاماتها وفقا للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، واتخاذ التدابير اللازمة لمنع الأضرار الجانبية في العمليات العسكرية. ونرحب بالخطوات التي اتخذتها الحكومة المالية للتحقيق في مثل هذه القضايا، كما نجدد دعمنا للجنة التحقيق الدولية في مالي، والتي سوف تنظر في الانتهاكات والاعتداءات الجسيمة للقوانين الدولية، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، مرحبين بجهود الأمين العام في مساعيه الرامية إلى مكافحة انتهاكات حقوق الإنسان.

نرحب بقرار الحكومة المالية بتبني إعلان المدارس الآمنة. ونحن نؤمن إيمانا كاملا بأن تعليم الشباب يساهم في تعزيز أمن واستقرار أي بلد. وندعو الحكومة إلى تكثيف الجهود لإعادة فتح المدارس المغلقة في جميع أنحاء البلاد. كما نثني على كافة الجهود التي تبذلها المنظمات الإنسانية بالتعاون مع الحكومة المركزية في توفير الاحتياجات الإنسانية لسكان المناطق الشمالية. ونحث جميع الأطراف على ضمان سلامة أفراد الجهات العاملة في المجال الإنساني.

ختاما، تؤكد الكويت بأنه لا غنى عن دور الأمم المتحدة في مالي ومنطقة الساحل في هذه المرحلة، ونتطلع إلى نتائج الاستعراض الاستراتيجي للبعثة استعدادا لتجديد الولاية في شهر حزيران/يونيه القادم من أجل جعل بعثة الأمم المتحدة أكثر كفاءة للعمل في البيئة الصعبة الراهنة؛ ونؤكد على استعدادنا للعمل مع جميع أعضاء مجلس الأمن خلال الفترة القادمة لضمان توفير الولاية اللزمة للبعثة بهدف تيسير تنفيض اتفاق السلام والمصالحة. ٨٢٢٩.٠٨١-١١

السيدة فرونيكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أبدأ كلمتي بتوجيه الشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، السيد محمد صالح النظيف، على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات والسفير سكوغ على بيانه عن عمل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧) بشأن مالي.

(تكلمت بالفرنسية)

أود أيضا أن أرحب بمعالي السيد تيمان أوبير كوليبالي، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية مالي.

(تكلمت بالإنكليزية)

أعرب بأشد عبارات الإدانة للهجمات الأخيرة التي شُنت على البعثة المتكاملة في منطقتي أغيلهوك وغاو، التي نجم عنها مقتل اثنين من حفظة السلام التشاديين وواحد من حفظة السلام النيجيريين، وجرح ١٠ آخرين.

أعرب عن خالص التعازي والمواساة لأسر الضحايا، وكذلك لحكومتي تشاد والنيجر، ونتمنى الشفاء الكامل والسريع للمصابين.

وأود أن أركز في بياني على ثلاث مسائل هي: العملية السياسية، والحالة الأمنية وقدرات البعثة المتكاملة. فيما يتعلق بالعملية السياسية، ما زال تنفيذ اتفاق السلام الشاق يسير

سيرا بطيئا في مواجهة التحديات والاحتياجات الراهنة. إنّ إحراز تقدم ملموس في المجالات ذات الأولوية، بما ذلك تحقيق اللامركزية وإصلاح قطاع الأمن والإيواء المؤقت، وكذلك عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، أمر بالغ الأهمية للمضي قدما في عملية السلام. ومن الحيوي بالنسبة لمالي إجراء الانتخابات الرئاسية في موعدها كي تتجنب التوترات السياسية الخطيرة. بيد أن تنظيم الانتخابات في وضع لاتزال فيه الدولة غير موجودة في جزء كبير من البلاد من شأنه أن يفاقم الأزمة.

في ذلك السياق، ينبغي أن تكون استعادة سلطة دولة مالي في جميع أنحاء الأراضي أمرا في غاية الإلحاح. وتؤيد بولندا جميع التدابير اللازمة التي يتخذها مجلس الأمن ضد الأفراد والكيانات الضالعين في أعمال أو سياسات تهدد تنفيذ عملية السلام أو الأمن والاستقرار في مالي.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، فما فتئت الحالة في شمال ووسط مالي حرجة، ولاتزال تشكل تهديدا خطيرا للاستقرار الإقليمي في منطقة الساحل. ولاتزال الجماعات الإرهابية تواصل شن الهجمات على المدنيين الأبرياء وكذلك على البعثة المتكاملة والقوات الفرنسية والمالية. وفي الوقت نفسه، مابرحت عمليات مكافحة الإرهاب تثير شواغل خطيرة تتعلق بحقوق الإنسان. ونعتقد أن الحالة الأمنية الهشة في المنطقة تتطلب اتباع نهج متعدد الأبعاد، نهج لا يركز فقط على العمليات العسكرية ضد الشبكات الإرهابية والعصابات الإجرامية المنظمة، بل أيضا على إيجاد فرص عمل للشباب، وضمان المساءلة عن الجرائم الخطيرة التي تزعزع عملية السلام.

أما نقطتي الثالثة فتتعلق بالثغرات في قدرات البعثة المتكاملة التي لا تزال تؤثر على عمليات البعثة، فضلا عن سلامة موظفيها وأمنهم. ولايزال حفظة السلام التابعون للبعثة يُستهدفون بهجمات متزايدة التعقيد وفتاكة. وترحب بولندا بالاتفاق التقني بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، الموقع في مؤتمر بروكسل المعقود في شباط/فبراير، بغية توفير الدعم التشغيلي واللوجستي عن طريق البعثة المتكاملة من خلال القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ونتطلع إلى التحديث المقبل لتقرير الأمين العام عن الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى القوة المشتركة.

في الختام، تشيد بولندا بالجهود الدؤوبة التي يبذلها الرجال والنساء في البعثة المتكاملة في ظل ظروف بالغة الصعوبة، وتؤيد تأييدا كاملا الممثل الخاص للأمين العام ورئيس البعثة، السيد محمد صالح النظيف. ونتطلع أيضا إلى نتائج الاستعراض الاستراتيجي الجاري للبعثة، بقيادة السيدة إلين مارغريته لوي، التي ستقدم المبادئ التوجيهية للتوجه المستقبلي للبعثة المتكاملة.

السيد تانوه – بوتشويه (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يود وفد كوت ديفوار أن يتقدم بالشكر إلى السيد محمد صالح النظيف، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية عن التقدم المحرز في عملية السلام في مالي والجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، ونود أيضا أن نشكر السفير أولوف سكوغ، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧) (S/2018/273) على تقريره (S/2018/273). ونود أيضا أن نرحب بمعالي وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في مالي، السيد تيمان هيوبرت كوليبالي، في نيويورك للمشاركة في هذه الاجتماعات.

إن التقرير الذي قدمه السيد النظيف يزودنا بمعلومات كافية عن المؤشرات المشجعة في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، لكنه أيضا ينبهنا إلى التهديدات المستمرة، لا سيما ظهور تحديات أمنية وإنسانية واقتصادية – اجتماعية في شمال ووسط مالي. ولاتزال هذه التحديات مدعاة للقلق الذي يساور مجلس الأمن وتذكرنا بضرورة مواصلة تقديم الدعم المتعدد الأبعاد

للبعثة المتكاملة والحكومة المالية وجميع الجهات المعنية بالأزمة، بهدف عودة السلام والاستقرار على نحو مستدام إلى مالي.

تتابع كوت ديفوار، جارة مالي، عن كثب التطورات في الحالة السياسية والأمنية في هذا البلد الشقيق. ونؤكد من جديد دعمنا لحكومة مالي في التنفيذ الكامل والشامل لاتفاق السلام والمصالحة في سياق الحل السلمي والمستدام للأزمة الراهنة. وفي حين يرحب وفد كوت ديفوار بالتقدم الملموس في مالي، يتشاطر أيضا مع الأمين العام شواغله بشأن التأخير في تنفيذ الاتفاق، ويدعو جميع الجهات الفاعلة إلى الالتزام حقاً بتنفيذه، لا سيما الجزء المتعلق بالإبقاء على الجدول الزمني للانتخابات المحلية والرئاسية المقبلة.

إن الوقت ينفد، وإحراز تقدم صوب تنفيذ الاتفاق سيكون بلا شك مكسبا رمزيا ولا رجعة فيه لتنفيذ عملية انتخابية سلمية، تكون مصدرا للاستقرار.

وتحقيقا لهذه الغاية، ترحب كوت ديفوار باعتماد لجنة متابعة الاتفاق في دورتها الثالثة والعشرين في ١٦ كانون الثاني/يناير، بدعم من بعثة الأمم المتحدة، لجدول زمني يبين الإجراءات ذات الأولوية المنصوص عليها في الاتفاق، لا سيما في مجالات الإصلاح السياسي والمؤسسي والدفاع والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والانتخابات والعدالة والمصالحة. وتشجع كوت ديفوار اللجنة على السعي إلى التوصل إلى توافق وطني بشأن ضرورة قيام جميع الجهات المعنية في مالي بامتلاك زمام الاتفاق والعمل معا من أجل تنفيذ خريطة طريق الجزائر بالدعم القيم المقدم من الجزائر، التي تقود جهود الوساطة الدولية، والممثل الخاص للأمين العام.

وفيما يتعلق بالمصالحة الوطنية، يود الوفد الإيفواري أن يعرب عن تأييده للزيارة التي قام بها مؤخرا رئيس وزراء مالي سومايلو بوبيه مايغا إلى كيدال وغاو وتيساليت وتمبكتو. وقد مكنت تلك الزيارة، وهي الزيارة الأولى التي يقوم بها رئيس وزراء مالي منذ عام ٢٠١٤، من تخفيف حدة التوترات بين المجتمعات المحلية واستعادة مناخ من الثقة من خلال نقل رسالة سلام ومصالحة إلى السكان والجهات السياسية الفاعلة في تلك المناطق التي تضررت بشدة نتيجة الأزمة.

وفي ضوء التهديدات الأمنية المستمرة في بعض المناطق وظهور بؤر جديدة للتوتر بين المجتمعات المحلية، يجب أن تواصل البعثة دعم جهود إعادة نشر الإدارة الوطنية وتعزيز قدرات المؤسسات المسؤولة عن الأمن لتمكين الدولة من كفالة حماية المدنيين. وإذا أُريد لهذه الجهود أن تكون فعالة، فإنه يجب أن تقترن بدعم اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للمقاتلين السابقين، والمجلس الوطني لإصلاح قطاع الأمن. والواقع أن ذلك الدعم ضروري لمكافحة التداول غير المشروع للأسلحة وبناء جيش وطني جمهوري لتحقيق السلام والتنمية في مالي.

تدين كوت ديفوار الهجوم على معسكر البعثة في أغيلهوك في ٥ نيسان/أبريل، والذي أودى بحياة جنديين وأصاب أكثر من عشرة آخرين من أفراد الوحدة التشادية. ونشيد بذكرى من قضوا من الجنود، ونتمنى للجرحى الشفاء العاجل. ويستدعي ذلك الهجوم أن ينظر المجلس في أهمية سد الثغرات في قدرات البعثة من حيث حماية معسكراتها وتأمين الطرق وقوافل الإمداد من الهجمات التي تشنها الجماعات الإرهابية. وتحسين القدرات اللوجستية للبعثة من خلال توفير العربات المصفحة والعتاد الجوي لإنزال القوات وإجلاء الضحايا لا يزال أمرا بالغ الأهمية. ولكن يجب أن يسبق ذلك توفير تدريب مناسب للقوات على بيئة حفظ السلام غير النمطية، ولا سيما في شمال مالي ووسطها.

ويرحب وفد بلدنا بما يسود بين أعضاء المجلس من تقارب في الآراء ووحدة في العمل بشأن دعم بعثة الأمم المتحدة للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ونرحب بتوقيع الاتفاق التقني بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وبلدان

المجموعة الخماسية، عملا بالقرار ٢٣٩١ (٢٠١٧) المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، بهدف تقديم دعم تشغيلي ولوجستي مُكرس، من خلال البعثة، إلى القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

وفي ذلك السياق، يرحب وفد بلدي باعتماد دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لإطار امتثال يقضي باحترام حقوق الإنسان لكفالة الاتساق اللازم بين العمليات العسكرية للقوة المشتركة والتزامها بحماية حقوق الإنسان. واحترام إطار الامتثال، الذي يتضمن مبدأ المساءلة، لا يعكس مطالب المانحين فحسب، ولكنه يجسد أيضا ضرورة إشراك السكان المحليين، وهو شرط أساسي لنجاح عمليات القوة المشتركة.

ولضمان فعاليته، يجب دعم النهج الأمني لاستعادة السلام والاستقرار في مالي بمبادرات قوية توفر حلولا دائمة للتحديات الإنمائية الهيكلية، مثل عمالة النساء والشباب ومشاركتهم في العملية السياسية، ولمكافحة الفقر والتفاوتات الإقليمية. ومن خلال معالجة الأسباب الجذرية للنزاع والآثار المترتبة عليه، سنتمكن من بناء أسس السلام والأمن الدائمين في مالي.

في الختام، أود مرة أخرى أن أوجه نداء عاجلا إلى جميع أصحاب المصلحة في مالي وأن أؤكد لهم إيمان بلدنا بقدرتهم على التغلب على خلافاتهم بما يخدم المصالح العليا للشعب من أجل السعي بحزم إلى تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): تعرب بوليفيا عن امتنانها على الإحاطة الإعلامية التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام لمالي ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، السيد محمد صالح النظيف، بشأن الحالة في جمهورية مالي والتطورات المتعلقة بالأنشطة التي تضطلع بها البعثة في الميدان. ونرحب أيضا بالإحاطة الإعلامية التي استمعنا إليها من سفير السويد، السيد أولوف سكوغ، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧) بشأن مالي. ونود أيضا أن نغتنم هذه الفرصة للترحيب بمعالي السيد تيمان أوبير كوليبالي، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية مالي.

قبل أن نبدأ بياننا، نود أن نعرب عن أسفنا وتعازينا لحكومتي النيجر وتشاد وكذلك لأسر وأقارب موظفي بعثة الأمم المتحدة الذين فقدوا أرواحهم في الهجومين الداميين اللذين وقعا في غاو وكيدال في الأيام الأخيرة.

تشيد بوليفيا بالجهود الهامة التي تبذلها حكومة مالي في سعيها لتعزيز إطارها المؤسسي وإحراز تقدم كبير في المجالين التشريعي والانتخابي وتحديد نقاط مرجعية من أجل التنفيذ الفعال لاتفاق السلام والمصالحة في مالي وأحكامه ذات الصلة في سياق الحوار السياسي الشامل للجميع. ويحدونا الأمل في أن يواصل توطيد هذه العمليات تشجيع مجلس الأمن والمجتمع الدولي، وبالطبع، شعب مالي وحكومتها على مواصلة السير في هذا الاتجاه.

كما نرحب بالعمل الذي يقوم به الممثل الخاص للأمين العام لمالي ورئيس البعثة في الجهود التي يضطلع بها من أجل تحقيق السلام والاستقرار في ذلك البلد الشقيق. ونرحب بتعاون البلدان المساهمة بقوات ووحدات شرطة في البعثة. ونود أن نعرب عن امتناننا لحفظة السلام في البعثة الذين يخاطرون بحياتهم ونحيي أولئك الذين ضحوا بأرواحهم لدى أداء واجباتهم.

إننا ندرك أن التحديات التي تواجهها البعثة قد تطورت منذ نشرها في عام ٢٠١٣.

لا تواجه البعثة أعمال العنف الذي ترتكبها الجماعات المسلحة فحسب، بل يجب عليها أيضا مواجهة التهديد المتزايد الذي تشكله الجماعات الإرهابية والجريمة عبر الوطنية. ولا يزال التهديد الإرهابي يعرض للخطر رفاه السكان المدنيين وحياتهم

ذاتها، ويقوض النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية للبلد، مما ساهم في انتشار الجريمة المنظمة عبر الوطنية وتداعياتها في المنطقة دون الإقليمية، بالإضافة إلى الاستنفاد الكبير لقدرات قوات الأمن المالية، التي تعرضت لهجمات مروعة.

ولا تزال الهجمات غير المتناظرة التي تستخدم الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، والأسلحة الصغيرة والخفيفة تتسبب في تفاقم الظروف الميدانية. إننا نشعر بقلق عميق جراء رؤيتنا استمرار الوتيرة المتزايدة لانعدام الأمن في شمال ووسط مالي. وتوضح الهجمات على سلطة الدولة والمؤسسات الحكومية بجلاء أن هناك حاجة لصياغة استراتيجيات توفر آليات أمنية أكثر فعالية وكفاءة في القطاعات والمناطق الأكثر ضعفا.

وينبغي أن تكون أولوية البعثة هي حماية المدنيين الذين يعيشون تحت تهديد العنف البدني، مع مراعاة أن المسؤولية الرئيسية في هذا المجال تقع على عاتق السلطات المالية. ونرى أنه من الحيوي الإشارة إلى أن القوات المالية قد عانت من أكثر الهجمات فتكا وشهدت زيادة في عدد القتلى والجرحى. ووفقا لآخر تقرير للأمين العام (S/2018/273)، قُتل ٤٥ جنديا وأصيب ٨٠ بجروح، مقارنة بـ ٢٣ قتيلا وثمانية جرحى في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وهذا يؤكد الحاجة الحيوية لأن تقوم البعثة، تمشيا مع القرار ٢٣٦٤ (٢٠١٧)، باعتماد موقف أكثر نشاطا واستباقية لكي تتمكن من الوفاء بولايتها.

وعلى أساس هذا الفهم، نشجع البعثة على مواصلة تعزيز تنفيذ مذكرة التفاهم مع حكومة مالي، مما سيسمح لها بدعم القوات المسلحة المالية في الميدان التشغيلي، وكذلك فيما يتعلق بجمع المعلومات الاستخبارية والإجلاء الطبي، والقضاء على الذخائر المتفجرة والتعامل معها، وإزالة الألغام.

لذلك، فإننا ندعو البعثة إلى مضاعفة جهودها في مجال التنسيق وتبادل المعلومات مع حكومة مالي، حتى يتسنى الحصول على بيانات واقعية، في التقارير ذات الصلة التي سيتلقاها مجلس الأمن. والهدف هنا هو الحفاظ على الدعم وتعزيز تدابير بناء الثقة بين الدولة المضيفة والبعثة.

وفي ضوء ما سبق، من الواضح أن الحالة الأمنية في مالي، وفي منطقة الساحل الأوسع نطاقا تواجه تحديات كبيرة. وتسلط بوليفيا الضوء على الجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بقيادة الاتحاد الأفريقي، بالتعاون والتنسيق مع القوة المشتركة لمنطقة الساحل التابعة للمجموعة الخماسية. ونعتقد أن هذا التعاون ضروري لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ولضمان ظروف معيشة أفضل وأكثر أمانا للسكان المدنيين المحليين.

وفي الختام، من الأهمية بمكان التأكيد على أن الأسباب العميقة للصراع التي أدت إلى الحالة الأمنية المتقلبة في المنطقة، مرتبطة ارتباطا جوهريا بالنتائج المترتبة عن سياسات التدخل وتغيير النظام. في الواقع، في أعقاب نزاع عام ٢٠١١ في ليبيا، أدت الآثار الجانبية المزعزعة للاستقرار إلى الفوضى والإرهاب وعسكرة منطقة الساحل، مع عواقب مؤسفة تستمر حتى يومنا هذا.

إننا ندعو المجتمع الدولي ونشجعه على مواصلة تقديم المساعدة، من خلال الدعم التقني والتعاون الاقتصادي والإنساني، إلى جميع المبادرات الرامية إلى مساعدة الشعب المالي، بغية تحقيق السلام والاستقرار بشكل نهائي في المنطقة.

السيد فان أوستروم (هولندا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام السيد النضيف، وكذلك رئيس لجنة الجزاءات السيد أولوف سكوغ، على إحاطتيهما الإعلاميتين. ويسعدنا أن نلاحظ حضور معالي الوزير كوليبالي معنا. وكما يعلم الوزير، هناك صداقة عميقة بين شعبي بلدينا، وهي صداقة رسختها ٣٥ سنة من التعاون الإنمائي ومشاركتنا في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، منذ عام ٢٠١٤. إنني أشيد بجنود عملية حفظ السلام

الذين ضحوا بحياتهم، بمن في ذلك الجنود الهولنديون على وجه الخصوص خلال السنوات السابقة.

عقدت مملكة هولندا قبل أسبوعين، أثناء رئاستها لمجلس الأمن، مناقشة مفتوحة بشأن العمل الجماعي لتحسين عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (انظر S/PV.8218). وتتيح جلسة اليوم للمجلس فرصة لتحويل الطموحات المعرب عنها خلال تلك المناقشة إلى تدابير ملموسة. وهذه التدابير حتمية في ضوء كثرة المشاكل التي تواجهها مالي، بما في ذلك الإرهاب وتهريب المخدرات والأسلحة والاتجار بالبشر وخطر التصعيد وامتداده إلى منطقة الساحل بأكملها وإلى أبعد منها، حتى إلى أوروبا.

وفي هذا السياق، أود التركيز على ثلاثة عناصر: أولاً، أولوية السياسة؛ ثانيا الأداء وثالثا منع الإفلات من العقاب.

وتتعلق نقطتي الأولى بأولوية السياسة. وكما اعترف به جميع الذين شاركوا في المناقشة المفتوحة، يجب أن تدعم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام قبل كل شيء العملية السياسية. ولا يمكن تحقيق سلام وأمن دائمين إلا من خلال تسوية سياسية تفاوضية. وقد ثبت أن الدعم الذي تقدمه البعثة المتكاملة لتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي أساسي ولا يزال كذلك حتى اليوم.

لقد استثمر المجتمع الدولي بكثافة في مالي. وفي المقابل، نتوقع من جميع الأطراف المالية أن تتحمل مسؤوليتها في تنفيذ اتفاق السلام. وننضم اليوم إلى زملائنا الآخرين لحث جميع الموقعين على تجديد التزامهم بعملية السلام. وفي غياب عملية شاملة للجميع، لن نحقق السلام. وخلال المناقشة المذكورة أعلاه، أشارت السيدة فاطمة توري إلى أن ٣ في المائة فقط من المشاركين رسمياً في عملية السلام هم من النساء. ويجب علينا ضمان تمثيل جميع الماليين بشكل كاف، كما ذكر زميلي السويدي.

وتشمل الخطوات الأكثر إلحاحا التي يتعين اتخاذها لتنفيذ اتفاق السلام أولا، اللامركزية ؛ ثانيا، إصلاح القطاع الأمني؛ وثالثا، تسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم في القوات المسلحة المالية. ونتوقع من جميع الأطراف المالية القيام بما عليها. وهذه التدابير ضرورية لاستعادة شرعية الدولة في الشمال واستعادة ثقة الناس. لقد كان التقدم بطيئًا للغاية لفترة طويلة جدًا. ويجب ألا نتجنب فرض جزاءات على المفسدين في عملية السلام، بما في ذلك شبكات الاتجار.

وتتعلق نقطتي الثانية بالأداء. إن العمل من أجل حفظ السلام، وهو مبادرة أطلقها الأمين العام خلال المناقشة المفتوحة التي أشرت إليها، ويؤكد على حقيقة أننا جميعا نتحمل المسؤولية عن التصرف. ويجب أن نجرؤ أيضا على الانخراط في عملية صادقة للتفكير في ولاية البعثة والقدرات اللازمة لتنفيذها. وتتطلب الظروف المتغيرة في مالي أن تكون البعثة مرنة. ويجب أن تكون هجمات يومي الخميس والجمعة بمثابة تذكير للدول الأعضاء بمسؤوليتها عن تزويد البعثة بالعتاد المناسب من حيث القوات والقدرات. ومن الأمور الحاسمة أيضا الحاجة إلى تعزيز نهج متكامل بحق فيما يخص الركائز العسكرية والمدنية وأركان الشرطة، لا سيما عندما يتعلق الأمر بتقاسم المعلومات والتخطيط بقيادة جهاز الاستخبارات. ومن أجل تجديد ولاية البعثة في شهر حزيران/يونيه، سيكون من المستصوب أن يتلقى مجلس الأمن الخطة الاستراتيجية المطلوبة في قراره ٢٣٦٤ (٢٠١٧).

وتتجلى النقطة الثالثة التي أود إثارتها في منع الإفلات من العقاب. حيث أن غياب المساءلة لمرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان في مالي يعزز عدم الاستقرار والنزعة الجهادية.

إن استعادة مؤسسات الدولة، بما في ذلك قوات الأمن، شرط أساسي لتحقيق الاستقرار، غير أن ذلك الاستقرار لا يمكن أن يكون مستداما إلا في إطار سيادة القانون، وهو ما يعني أن الإفلات من العقاب أمر غير جائز. وللأسف، فإن

اكتشاف مقبرة جماعية في وسط مالي يُظهر مدى ما يواجهه البلد من مشاكل. وندعو حكومة مالي إلى ضمان محاسبة الأطراف المذنبة على أفعالها.

ختاما، فإن السبيل الوحيد لاكتساب ثقة شعب مالي هو من خلال إظهار الالتزام الثابت بسيادة القانون. وترحب هولندا، في ذلك السياق، بتسليم سلطات مالي مؤخرا للسيد الحسن أج عبد العزيز أج محمد أج محمود إلى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي. وبالنظر إلى الصداقة بين شعبي بلدينا، نود أن نرى تحقيق العدالة والتنمية المستدامة لشعب مالي في أقرب وقت ممكن.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): في البداية، أرحب بالسيد تيمان أوبير كوليبالي، وزير الخارجية والتعاون الدولي في مالي، وأشكره على اقتطاعه من وقته للمشاركة في هذه الجلسة. كذلك أشكر السيد محمد صالح النظيف، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، على إحاطته الإعلامية الغنية بالمعلومات بشأن الحالة في مالي، وزميلنا السويدي، السيد أولوف سكوغ ،على تقريره الوافي (S/2017/1126). وإجمالا، فإننا نشاطرهم القلق إزاء التطورات المثيرة للجزع في مالي، ونعتقد أن الاحتمال الخطير لنشوب نزاع لا يزال قائما. وللأسف، فإن الرقعة الجغرافية لعمليات الإرهابيين والمتطرفين آخذة في الاتساع، خاصة في الآونة الأخيرة. فما الذي يمكن عمله للتصدي لها؟

أولا وقبل كل شيء، ينبغي أن تسلم جميع الأطراف المعنية في مالي بأن التنفيذ العاجل والشامل لاتفاق السلام والمصالحة في مالي لعام ٢٠١٥ يصب في مصالحها الخاصة وفي المصلحة الوطنية على حد سواء. ونرحب، في ذلك الصدد، بإصدار خريطة الطريق المحدثة لتنفيذه، والتي تم الاتفاق عليها في ٢٢ آذار/مارس بين ائتلاف الجماعات المسلحة وتنسيقية الحركات الأزوادية. ونأمل أن تعطي زخما جديدا لإكمال عملية توزيع السلطة بين مركز البلد ومناطقه ولتنفيذ الإصلاح الناجح للقطاع الأمني الذي تشتد الحاجة إليه. وسيكون من المهم للغاية الانتهاء بأسرع ما يمكن من عملية إعادة إنشاء السلطات المدنية واستخدام القوات المسلحة الحكومية والمتطوعين المحليين لتسيير دوريات مشتركة وإنشاء قواعد عسكرية في الشمال، والتي سيكون من المستحيل من دونها مكافحة الأنشطة الإرهابية. ويجب علينا في الوقت نفسه، بطبيعة الحال، ألا نغفل عن المناطق الوسطى من البلد، حيث أطل المتطرفون برؤوسهم مرة أخرى.

وكذلك، فإن مشكلة كفالة الأمن تشكل مسألة هامة فيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية والانتخابات البرلمانية والبلدية المقرر إجراؤها في هذا العام. فمن مصلحة جميع القوى السياسية والعسكرية العاملة ضمن الإطار القانوني كفالة أن تسير الانتخابات بسلاسة وأن يجري النظر إليها باعتبارها مشروعة.

نعتقد أن العمل الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بالغ الأهمية. ونندين بشدة الهجومين اللذين وقعا في الأسبوع الماضي على حفظة السلام التابعين لها، وأسفرا، للأسف، عن إزهاق العديد من الأرواح. ويجب أن تحفزنا الأحداث المأساوية على تعبئة جهودنا للوصول أخيرا بالبعثة إلى الجاهزية العملياتية الكاملة. وندرك أن نجاح البعثة في تنفيذ ولايتها يتوقف جزئيا على تزويد ذوي الخوذات الزرقاء التابعين لها بالمعدات الأساسية. ونحث البلدان المساهمة بقوات على عدم تأخير الوفاء بالالتزامات التي قطعتها، ليس فيما يتعلق بنشرها وحداتها فحسب، ولكن كذلك بتوفير جميع المعدات اللازمة.

وسيكون من الصعب تحقيق الاستقرار السياسي الداخلي دون تطبيع الحالة في المنطقة ككل. ونؤيد، في ذلك الصدد، الخطوات الملموسة التي اتخذتها المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في إنشاء قوة مشتركة لمكافحة الجماعات الإرهابية وتنفيذ أول عملية ناجحة لها على أرض الواقع.

وكما قلت، فقد درسنا تقرير السيد سكوغ عن أعمال لجنة القرار ٢٣٧٤ باهتمام. وأود أن أشير إلى أنه في أيلول/سبتمبر من العام الماضي، استجابت روسيا لمناشدة باماكو وأيدت اتخاذ القرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧) الذي أنشأ تلك الهيئة الفرعية التابعة للمجلس. ونعتقد أن الاستخدام المباشر للجزاءات ينبغي أن يكون الملاذ الأخير، وأن من شأن التسرع في فرض قيود أن يعوق كامل عملية التسوية.

أود أن أتطرق إلى مسألة أخرى. لقد قيل الكثير عن أسباب استمرار الحالة المؤسفة في المنطقة، ولكن هناك حالة واحدة جديرة حقا بالذكر بصفة خاصة – الحالة الراهنة في ليبيا والتي نتجت عن الإطاحة بالحكومة في عام ٢٠١١. فبسببها، استمر تدفق الإرهابيين والأسلحة، دون أي قيود تقريبا، من هناك باتجاه غرب أفريقيا. وفي ذلك الصدد، فإننا نؤيد الآراء التي أُعرب عنها مرارا خلال المؤتمر الدولي بشأن منطقة الساحل الذي اختتم أعماله في نواكشوط في ٢٩ آذار/مارس، ومفادها أن الأزمة الليبية لم تكن المحفز الرئيسي لزعزعة الاستقرار في المنطقة فحسب، بل إنها لا تزال تشكل عاملا سلبيا مستمرا فيها. ومن المهم للغاية أن تتذكر الدول الأعضاء ذلك الدرس من أجل المستقبل.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

في البداية، أرحب بمعالي السيد تيمان أوبير كوليبالي، وزير الخارجية والتعاون الدولي في مالي. وكذلك نشكر السيد محمد صالح النظيف، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، والسفير أولوف سكوغ، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧) بشأن مالي، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

على الرغم من إحراز بعض التقدم، فإن بيرو تلاحظ مع القلق تدهور الحالة الأمنية والإنسانية في مالي، ولا سيما في المناطق الوسطى والشمالية من البلد. وتستمر الاشتباكات بين الجماعات المسلحة، كما تتواصل أنشطة الجماعات الإرهابية في المناطق التي تعاني من ضعف وجود الدولة. ونشدد على أهمية تنفيذ اتفاق عام ٢٠١٥ للسلام والمصالحة في مالي. ووفقا للجدول الزمني وخريطة الطريق التي اعتُمدت في آذار/مارس، نشجع على تعزيز الدفاع والأمن وعملية تحقيق اللامركزية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية من أجل بناء السلام الدائم في البلد. ونشيد بعمل لجنة متابعة الاتفاق والمراقب المستقل ولجنة الجزاءات التي أنشأها المجلس في دعم تنفيذ الاتفاق. ونود كذلك أن نسلط الضوء على دور البعثة المتكاملة.

(تكلم بالإسبانية)

إننا نؤكد أيضا على الحاجة إلى المضي قدما في تنفيذ الأهداف الثلاثة التالية.

الأول يتعلق بإجراء انتخابات حرة ونزيهة في هذه السنة. فنحن نعتقد أن من المهم ضمان أن يتم الاضطلاع بالعملية بشفافية وبطريقة جامعة، وذلك بمشاركة واسعة للمواطنين، بما يساعد على انخراط المزيد من النساء والشباب في الحياة السياسية. والدعم الإقليمي والدولي كذلك أمر مهم.

ويتعلق الهدف الثاني بتنفيذ برنامج نزع سلاح وتسريح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين، فضلا عن إصلاح القطاع الأمني.

وفي هذا الصدد، نشيد بجهود حكومة مالي ونشجعها على مواصلة المضي قدما وتسريع وتيرتها.

ومع ذلك، يجب ألا يغيب عن بالنا أن الأزمة في مالي مرتبطة بمنطقة الساحل بأكملها. ونرى أن من الضروري إيلاء اهتمام خاص للصلة بين الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود،

وتعزيز الاستجابة الإقليمية لهذه الآفات، في جملة أمور، من خلال زيادة الدعم التشغيلي واللوجستي للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وفي هذا الصدد، نرحب بالتوقيع على الاتفاق الفني بين بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وأعضاء المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وفقاً للقرار ٢٣٩١ (٢٠١٧)، ونشجع المانحين على مواصلة الإسهام في هذا الجهد.

ثالثا، فيما يتعلق بتعزيز القدرات التشغيلية للبعثة، فإننا نشعر بالقلق لأن القوة المأذون بها لم تنشر بكاملها بعد، وأنها لا تزال ينقصها العتاد. ونتطلع إلى نتائج الاستعراض الاستراتيجي للبعثة، الذي سيساعد على إعادة تحديد خطة عمل البعثة واستراتيجياتها في ضوء التحديات التي تواجهها في الميدان، وذلك قبل التجديد التالي لولايتها.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لوزير الخارجية والتعاون في مالي.

السيد كوليبالي (مالي) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أبدأ بالإشارة إلى الأنباء المؤسفة التي وردت إلينا صباح اليوم عن حادث تحطم الطائرة الجزائرية، الذي راح ضحيته ٢٥٧ شخصاً. وباسم مالي ونيابة عن الجميع في هذه القاعة اليوم، أود أن أعرب عن مشاعر التعاطف والتعازي للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، البلد العزيز علينا والذي يقوم بدور رئيسي في عملية السلام في مالي.

وأود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل، وأعرب عن تقديرنا لوفد هولندا للطريقة الرائعة التي أدار بها أعمال المجلس خلال الشهر الماضي. وأود أيضا أن أنقل رسالة الامتنان العميق لرئيس جمهورية مالي إلى الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريش، لالتزامه الشخصي بالرفاه لشعب مالي ومنطقة الساحل والعالم أجمع.

إن الزيارات التي قام بها مسؤولو الأمم المتحدة ومبعوثوها مؤخرا توضح نوعية التعاون القائم بين الأمم المتحدة وحكومة مالي منذ بداية هذه الأزمة، في إطار عمليات التسوية والسلام الجارية. ونحيط علما بتقرير الأمين العام عن الفترة قيد الاستعراض (S/2018/273)، ونشكر السيد محمد صالح النظيف، الممثل الخاص للأمين العام لمالي ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، على إحاطته الإعلامية، التي تركزت على تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، والمرئيات السياسية والأعمال التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة.

قبل أقل من ثلاثة أشهر، في ٢٣ كانون الثاني/يناير، وخلال ممارسة مماثلة لجلسة هذا الصباح (انظر S/PV.8163)، أبلغت مجلس الأمن بالأهداف الأربعة ذات الأولوية التي أسندها رئيس الجمهورية إلى فريق الحكومة الجديدة، وأولها تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، المنبثق عن عملية الجزائر. واليوم، ترحب مالي بالاعتراف الوارد في تقرير الأمين العام بالزخم الجديد في عملية السلام منذ أنشأ الرئيس، في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، حكومة برئاسة رئيس الوزراء سومايلو بوبيي مايغا.

وجولة رئيس الحكومة في الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ آذار/مارس في المنطقتين الشمالية والوسطى من مالي، وتحديداً تيساليت وتمبكتو وغاو وكيدال وكورو وبانكاس وباندياغارا وجيني، وهي المناطق المتضررة من زعزعة الاستقرار ومن انتشار الإرهابيين، هي جزء من هذه الدينامية. وكانت تلك الجولة على مستوى كل وعودها. إنها تجسد الأمل في السلام الحقيقي والمصالحة في بلدنا. فزيارة رئيس الوزراء لم تقتصر على معالجة الشواغل المشروعة لشعبنا فيما يتعلق بعوائد السلام المتوقعة فحسب، بل حددت أيضا التزام الحكومة بمواصلة جهودها من أجل التنفيذ التام والكامل لاتفاق السلام والمصالحة.

وفي مالي، تتفهم الحكومة وتتشاطر نفاد الصبر إزاء التأخير في تنفيذ بعض أحكام الاتفاق، ولكن أود أن أطمئن مجلس

الأمن والمجتمع الدولي ككل، الذي يساعد مالي، إلى تصميم الحكومة الثابت، تحت سلطة الرئيس، على الوصول بعملية السلام في مالي إلى خاتمة ناجحة. ولكن يمكننا أن ننظر إلى الماضي بارتياح بعد أوجه التقدم التي أحرزت في تنفيذ الاتفاق.

إن الإنجازات الملموسة الأولى، التي لا يرد ذكرها في أحيان كثيرة، تنعكس في الوقف الكامل لجميع أشكال القتال ليس بين الأطراف الموقعة فحسب، ولكن أيضا بين الجيش المالي والحركات الموقعة. ولعل أعضاء المجلس يذكرون أنه في وقت ما، أدت الاشتباكات بين هذه الجماعات إلى تقويض تنفيذ الاتفاق.

وأود أن أشير إلى إعادة نشر الإدارة تدريجياً في المناطق الشمالية والوسطى من خلال ما تم مؤخرا من تعيين حكام المقاطعات ونوابهم والجهود الجارية لتعزيز السلطات المؤقتة للاستجابة لنداء المجتمع الدولي، والذي خصصت له دولة مالي موارد كبيرة جدا في الميزانية، رغم الحالة الاقتصادية المعروفة في مالي ووسائلنا المحدودة. إضافة إلى ذلك – وقد ذكر هذا عدة مرات صباح اليوم – أود أن أشير إلى اعتماد خارطة طريق، في ٢٢ آذار/مارس، لتنفيذ الجدول الزمني الذي قدمناه إلى المجلس في كانون الثاني/يناير. وهذا أمر مهم، لأن جميع الأطراف قد استعرضت خطة تنفيذ هذا الجدول الزمني ووقعت على هذه الوثيقة الجديدة، التي ستعرض قريبا على أعضاء المجلس الذين لم يسبق لهم رؤيتها.

والجدول الزمني لا يمثل نهجا واقعيا فحسب، بل إنه يعبر أيضا عن التزام مختلف الأطراف. وكان موقفنا هنا في كانون الثاني/يناير هو أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يحصل على هذا الجدول الزمني، وأن يعتبره وثيقة عمل مع تفعيل جميع الأدوات الممكنة، بما في ذلك لجنة الجزاءات، بحيث تُحمل كل الجهات الفاعلة على احترام التزاماتها.

إن خارطة الطريق الجديدة هذه، وهي ليست في الواقع وثيقة إضافية، بل هي نسخة من الإجراءات التي يجب تنفيذها بحكمة، وربما ترتيبها وفقا لما هو ملح بشكل مطلق، وما يمكن أن ينتظر قليلا، وربما ما يفرقنا ويحتاج إلى مناقشة داخلية من أجل المضي قدما، هي في رأيي، وثيقة لن تسمح لنا فحسب بالوصول بالانتخابات الرئاسية في تموز/يوليه إلى بر الأمان، التي ستكون مؤمنة جزئيا من جانب الحركات الموقعة – وهذا التزام مقطوع – بل ستقودنا أيضاً إلى الانتخابات التشريعية في نهاية العام. إن العملية الانتخابية لهذا العام، عند اكتمالها، ستمضي بنا نحو الانتخابات المحلية والإقليمية، وهي مهمة للغاية لتنفيذ الاتفاق وستبرز خلالها جهات فاعلة جديدة من الحركات الموقعة التي ستكون مستعدة أيضا للترشح في الانتخابات والسيطرة على المناطق واستعادة التوازن السياسي في هذا البلد.

كما أود أن أسلط الضوء على عقد حلقة العمل الرفيعة المستوى بشأن الإصلاح الأمني. لقد كان الأمين العام المساعد لسيادة القانون والمؤسسات الأمنية، السيد زويف، في باماكو، وحضر ذلك التدريب، الذي بشر بأنباء طيبة فيما يتعلق بعملية الإصلاح، بما في ذلك عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وقد جرت مناقشات بناءة بشأن مسألة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتسجيل المقاتلين السابقين في العديد من المناطق. ونتوقع أن تستقبل قريبا مواقع التجميع أوائل المقاتلين السابقين لتسريع كل تلك الخطوات.

ومن الواضح أن جميع هذه المكاسب هشة. وأنا أعلم ذلك. ونحن نعلم ذلك. ومما يزيدها هشاشة أن تنفيذ الاتفاق يجري في بيئة معقدة وصعبة، اتسمت بوجود أنشطة الجماعات المرتبطة بالإرهاب أو التطرف العنيف أو الاتجار، مُقترنة بالمصالح التي تحددها الأهداف السياسية للجماعات الإرهابية التي تريد أن تستبدل الدول التي تبني الديمقراطية أو الدول القومية، بدول تسود فيها قوانين الشر والجريمة. ويتجلى ذلك على الصعيد عبر

الوطني، الذي، كما قال كثيرون، يتجاوز إلى حد كبير حدود مالي. إن مشروع العنف والظلامية والاسترقاق هذا مسألة عابرة للحدود. ويخضع النهج الذي نتبعه في مالي إلى هذه الدينامية التي تخيم على منطقة الساحل برمتها.

إن هذه الجماعات تسعى إلى إيجاد ملاذ للمنظمات الإجرامية في منطقتنا. وعلينا أن نكافح كل يوم حتى يتسنى لعمليات تحقيق الاستقرار والسلام في منطقة الساحل أن تزدهر في مناخ تعرقله باستمرار تلك الجماعات. ولذا من المهم النظر في العمل الدولي المتسق لدعم المبادرات التي تتخذها بلداننا، مثل تفعيل القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، حتى يتسنى لنا المضي قدما نحو تحقيق السلام وتولي زمام أمور هذه العملية.

وثمة هدف حدده رئيس الجمهورية للحكومة يتمثل في احتواء تزايد انعدام الأمن في وسط البلد. وفي هذا الصدد، نرحب بالنتائج المشجعة التي تحققت في تنفيذ الاستراتيجية الأمنية المتكاملة للمناطق الوسطى بغية كفالة الهدوء وإعادة بسط سلطة الدولة في ذلك الجزء من البلد. وتقوم الحكومة على نحو متزايد بإظهار وجودها وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية للسكان. وينبغي أن نلاحظ أنه، خلال الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء، سلط الضوء على تلك المناطق الوسطى، بحيث يشعر السكان بوجود الدولة والتزامها باستعادة النظام هناك.

وعلى نحو ما قلت في وقت سابق، فإن البعد الإقليمي لحالة انعدام الأمن يشكل جزءا من الولاية المسندة إلى القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وينبغي الثناء على مستوى التنفيذ الخاص بالقوة. وتواصل مالي التأييد الكامل لرئاسة النيجر، التي تولت قيادة تلك الهيئة قبل بضعة أشهر. وفي سياق التضامن الدولي، نود أن نؤيد النداء الذي وجهه الأمين العام من أجل الإفراج عن الأموال التي تم التعهد بها في اجتماع بروكسل في ٢٣ شباط/فبراير. وهذا أمر بالغ الأهمية حيث إن تلك الأداة تكمل الإجراءات التي تقودها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

أما الأولوية الثالثة لحكومتنا فتتمثل في التنظيم الناجح للانتخابات. وأود أن أؤكد بوضوح وبشكل قاطع أن حكومتنا عازمة على إجراء انتخابات شفافة وشاملة للجميع وذات مصداقية في جميع أنحاء البلد، تمشيا مع الجدول الزمني الدستوري. وكما قلت، فإن الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء إلى المنطقة الشمالية، أتاحت فرصة للحركات الموقعة لتأكيد دعمها لتلك العملية. ومن الضروري أن تساعد هذه الحركات من أجل كفالة أمن العملية الانتخابية. وسنبدأ بانتخاب رئيس الجمهورية، وهي أهم انتخابات، تليها الانتخابات التشريعية للبرلمان الجديد. وقد تم وضع البنود المادية واللوجستية لكي يكون التصويت بصورة حرة ونزيهة وسلمية. وسيجري مراجعة السجل الانتخابي بشكل مستقل حتى تحظى تلك الأداة الرئيسية للانتخابات بتوافق الآراء.

ولم تشهد مالي، في ممارساتها الانتخابية، أعمال عنف أثناء النزاع بعد الانتخابات لأننا دائما نحترم مبادئ الشمولية والتوصل إلى توافق في الآراء في وقت مبكر. وعلى نفس المنوال، يوجد اليوم إطار للتشاور فيما بين الوزارات والإدارات الإقليمية وجميع عناصر مجتمعنا، بما في ذلك المجتمع المدني. وقد أخذت الشواغل التي تم الإعراب عنها بشأن إدماج النساء والشباب في هذه العملية بعين الاعتبار. ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر، ما برحت مالي تسجل أولئك الذين بلغوا سن الرشد القانوني من أجل إتمام التسجيل. وقد تم تنفيذ تلك العملية، وفي وقت إجراء المراجعة، يمكننا التأكد من أن سجلنا الانتخابي متفق عليه تماما.

وأود أن أقول إنه لا مكان للإفلات من العقاب في مالي. وسيتم التعامل بشكل سليم في المحاكم مع جميع الأعمال التي تبين أنها تخالف القانون أو احترام حقوق الإنسان. ونحن نعلم أن هذا شرط لإبداء الالتزام الصادق من جانب الجميع بعملية السلام، ومن أجل استعادة الثقة في بلدنا. ومع ذلك، أود

أن أعرب عن تحفظاتنا بشأن الأحداث المبلغ عنها، ولا سيما اللامبالاة من جانب جيشنا عندما حدثت سلسلة من الحرائق في بعض القرى. وأود دحض ذلك بأكثر طريقة مهذبة. فلا يمكن أن يكون جيشنا غير مبال إزاء جزء من سكان مالي الذين يتعرضون لأحداث تهدد حياة إخوانهم المواطنين. أما بالنسبة للباقي، فإننا سننتظر النتائج التي ستتوصل إليها السلطات القضائية بحيث يمكن تنفيذ أي إجراءات منصوص عليها في القانون، عند الاقتضاء.

وأود، هنا في هذه القاعة، أن أؤكد دعمنا للإجراءات التي يتخذها السفير سكوغ، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧) بشأن مالي، الذي نستضيفه. ونود، أمام المجلس، أن نؤكد تعاوننا التام والكامل مع كافة البعثات – بعثات المراقب المستقل، ولجنة التحقيق الدولية بشأن مالي – ومع كل ما هو ضروري لأن تكون عملية السلام والتعاون بين مالي والأمم المتحدة ليست سلسة فحسب، بل وتحظى بكامل الثقة.

إن الحالة الإنسانية تبعث على القلق. ومن الواضح أننا نتوقع دعم المجتمع الدولي، في حين أننا أنفسنا – بما يتماشى مع مواردنا، المحدودة بطبيعة الحال – نبذل قصارى جهدنا لدعم مواطنينا الذين قد يجدون أنفسهم في حالة إنسانية هشة.

وفيما يتعلق بالمدارس، التي أعيد فتح بعضها بالفعل، فقد اتخذ رئيس الوزراء خطوات للتأكد من إدماج جميع المدارس القرآنية في المناطق الوسطى في النظام التعليمي الوطني لا لكي نتحمل المسؤولية عن المواد فحسب، بل والمناهج التي تدرس في تلك المدارس. وهذه التحديات كبيرة. ونحن نؤيد النداء الذي وجهه الأمين العام إلى البلدان التي تعهدت بتجديد التزاماتها من أجل سد الفجوة بين الأموال المتاحة، بحوالي ٦ بلايين دولار، والاحتياجات الإنسانية العاجلة، التي تقدر بما مجموعه ٢٦٣ مليون دولار.

وفي الختام، أود أيضاً أن أعرب عن دعمنا الثابت لعمل البعثة. ونثني على القيادة الممتازة لرئيس البعثة، السيد النظيف، الذي يعمل بلا كلل كل يوم ليكفل شخصياً السير السليم والسلس للبعثة. ونشيد أيضاً بفريقه الذي يعمل بكد في باماكو على أساس يومي. وهذا أمر ضروري، لا سيما في وقت حيث الاستعراض الاستراتيجي جار وعندما ستتخذ، ولا يساورني شك في ذلك، قرارات هامة في حزيران/يونيه بالنسبة لمستقبل البعثة.

وأعربُ عن تأييدي للنداءات من أجل زيادة الموارد المتاحة للبعثة المتكاملة واتخاذ تدابير لتحسين حماية القوات، وكذلك لزيادة التفاعل بين البعثة المتكاملة والقوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ولجميع المشاركين في الجهود العسكرية.

إن الحالة تثير القلق، كما قال كثير من الحاضرين هنا في القاعة اليوم. ومع ذلك، ما زلت مقتنعاً بأن نبع الأمل أبدي، ونعلم أنه يمكننا تحقيق المهمة النبيلة المحددة المعروضة علينا. إن الماليين ملتزمون بهذه القضية، وكذلك المجتمع الدولي. وأعتقد أن كل خطوة نقطعها هي خطوة ثابتة، حتى وإن كانت خطوة صغيرة. إن كل ما حققناه حتى الآن في استعادة الثقة بين مختلف الأطراف الفاعلة أمر لا يقدّر بثمن، وسيتيح لنا الاستفادة من الإنجازات التي حققناها.

وأود مرة أخرى أن أؤكد لأعضاء المجلس التزام حكومة بلدي وإصرارها على ألا تدّخر وسعاً لضمان أن تظلّ هذه العملية تحرز التقدم الذي ننتظره جميعاً، وأن تتبع خطة لمواصلة المضي قدماً بدلاً من السقوط القهقرى.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين. أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفُعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥.